ظاهِرَةُ الإتِّحادِ فِي النَّحو العَرَبِيّ

أ.م د. وعد دليان أنور
جامعة تكريت / كلية التربية ـ طوزخورماتو

تاريخ استلام البحث ٢٠١٨/٣/٨ تاريخ قبول النشر ٢٠١٨/٤/٢٣

الخلاصـــة

إن التشابه بين الأحكام النحوية والتقارب بينها قد يستدعي التنبه لهذا الإشكال والوقوف على معالجته بطريقة فذة وذكية ، تفسح المجال في الوصول الى الجزئيات الدقيقة والغوامض المستعصية ، مثلما وجدنا هذا الأمر متمثلاً عند النحويين في استعمالهم لظاهرة (الاتحاد) ، واستعانتهم إليه للتوصل إلى دفع الثقل والتخلص من صعوبة النطق ، وجعلهم الاتحاد طريقاً يحتذون به للوصول إلى الإيجاز والاختصار ، كل ذلك من الصعوبة الوقوف على تحققه لولا الركون إلى (الاتحاد) .

أما طريقة عرض الموضوع فقد جاء محصوراً في مبحثين ، الأول منهما تناول الاتحاد من طرف واحد ، مثل الاتحاد في الرتبة والاتحاد في الفاعل ، والاتحاد في اللفظ ، بينما تناول المبحث الثاني الاتحاد من طرفين ، وقد تمثل ذلك الاتحاد في اللفظ والمعنى ، والاتحاد في المعنى والتعلق (العامل) ، والاتحاد في المعنى وعمل العامل ، متوزّعاً في مختلف عناصر التراكيب النحوية .

المقدمـــة

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى ، وبعد :

فإنّ التداخل في التراكيب النحوية وتزاحم اشتراك بعضها مع بعض الاخر في كثير من الحالات التي تؤدي إلى التشابه والاختلاط بينها ، وإظهاراً للتمييز بين الحالات تلك وتسمية أحكامها على وجه الدقة ، فقد أخذ النحويون في البحث عن معالجات دقيقة من خلال التأمل في النصوص ودراسة أبعادها دراسة عميقة مستعينين بما يمتلكون من قوة الملكة ، وحسن التعبير ، حتى وصلوا إلى مبلغ الغاية عندما وقفوا على عدد من الظواهر وكان منها (الاتحاد) .

وعلى هذا الأساس من الأهمية التي ترتبت على (الاتحاد) كان في موضع نظر جلّ النحويين وقصدية غاياتهم لحل الكثير من المسائل التي افتقرت إلى المعالجة ، مما استدعى هذا الأمر إلى ظهوره في مؤلفاتهم ظهوراً متفرقاً لا يمكن كشفه إلا بالنظر الدقيق ، والعكوف المستمر على النصوص ، حتى استطعت – بعد منّ الله وكرمه – أن أقف على هذه الظاهرة وأجمع ما تناثر منها في المسائل المختلفة والمعالجات الدقيقة ، ووضعها في دراسة مستقلة وسمتها (**ظاهرة الاتحاد في النحو العربي**) .

قمت بعد الجمع بمتابعة خيوطها في المؤلفات القديمة لأرى كيفية استعمالها عند النحويين إلا أنني استغربت لما ذُكِرتْ لهذه الظاهرة من أهمية، بعدم ظهورها تحت هذا المسمى عند المتقدمين ولاسيما عند سيبويه (ت١٨٠هـ)، والمبرد (ت٢٨٥هـ) ، إلا أنها بعد هذه المدَّة أخذت بالظهور وتحديداً في عصر الشروح والحواشي ، ولعل السبب في ذلك يعود إلى التداخل والتقارب والتشابه بين النحو والمنطق ؛ لأن الاتحاد كان مشترك الظهور بين العلمين .

ومن أجل وضع منهجية للبحث ، فقد اقتضت المسائل المجموعة أن تكون محددة ضمن مبحثين ، كان الأول منهما في الاتحاد من طرف واحد ، والثاني في الاتحاد من طرفين ، وسبقهما تمهيدٌ ذكرت فيه مفهوم الاتحاد في اللغة والاصطلاح، وكيفية استعماله عند النحويين ، ثم قفلتهما بخاتمة أوجزت فيها نتائج البحث .

ختاماً أسأل العليّ القدير أن يجعل هذا العمل مقبولاً نرتقي به إلى مدارج العليين ، وأن يفتح به لنا أبواب الخير والعافية ، لنتمكن من خدمة اللغة العربية ، إنّه سميع الدعاء ، وصلى الله وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الكرام

التمهيـــــد

دراسة في الحدِّ والأصالة

إنّ إدراك مفهوم اللفظ والوصول إلى ماهيته وبلوغ غايته يحتاج إلى بيان ، وهذا لا يتم إلا بالوقوف على فك معناه من خلال عرض حدوده ، لذلك كان من الأهمية تبيين لفظة (الاتحاد) في اللغة والاصطلاح .

ففي اللغة ذهبت كتب المعجمات إلى أنّ أصل (الاتحاد) من الفعل (وحد) وهذا الأصل يدل على الإنفراد والوحدة ، قال ابن فارس (٣٩٥هـ) :- ((وَحَدَ : الواو والحاء والدال أصل واحد يدل على الانفراد))[١] ، وهذا ما تبين عند الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، فضلاً عن وقوفه على معنى (الاتحاد) بعينه ، فقد قال : ((و ح د – هو واحد ، وهم وحدان ... وهو من آحاد الناس وهو واحد قومه وأوحدهم ... واتحد الرجلان ، وبينهما اتحاد))[٢] .

ووفق هذا الخطى سارت المعجمات الحديثة ، مثلما ظهر ذلك عند بطرس البستاني وهو يقول : ((واتحد الشيئان اتحاداً صار شيئاً واحداً وذلك كما يختلط الماء بالماء))[٣] ، فيما ذكر أحمد مختار عمر أن الاتحاد من وحد يتحد اتحاداً فهو متحد والمفعول مُتَّحدٌ به [٤].

وفي مجال الاصطلاح يعنى الاتحاد : ((تصيير الذاتين واحدة ، ولا يكون إلا في العدد من الاثنين فصاعداً ... وقيل الاتحاد إمتزاج الشيئين واختلاطهما حتى يصيرا شيئاً واحداً ، لاتصال نهايات الاتحاد))[٥] ، وليس بعيداً من هذا المفهوم كان كلام الكفوي (ت١٠٩٤هـ) فقد قال : ((الاتحاد : هو يطلق بطريق المجاز على صيرورة شيء شيئاً آخر بطريق الاستحالة ، أعني التغيير والانتقال دفعياً كان أو تدريجياً ... ويطلق أيضاً بطريق المجاز على صيرورة شيء شيئا أخر بطريق التركيب ، وهو أن ينظم شيء إلى شيء ثان فيحصل منهما شيء ثالث))[٦] .

فمفهوم الاتحاد في اللغة والاصطلاح لم يخرج عن دائرة الدلالة على تصيير شيئين ومزجهما حتى يكونا شيئاً واحداً ، وهذا ما تم تعيينه من خلال ما تقدم من الأقوال .

بعد الوقوف على دلالة (الاتحاد) في اللغة والاصطلاح كان لابُدّ من بيانه عند النحويين ، إلا أنّ كتبهم قد خلت بوضع حد للاتحاد على وفق مفهومهم له ، مما دعانا هذا إلى أن نضع له حداً أو أن نقترب من صياغته صياغة استنبطناها من مجمل النصوص التي ظهر فيها ، لذلك كان يعني مفهوم الاتحاد : [توجه أجزاء التركيب نحو الاتحاد من طرف واحد أو من طرفين مختلفين مع تخصص الأخذ بحكم معين] .

أما من جانب الأصالة فإننا نحاول الوقوف على عدد من النصوص التي تعطينا تصوراً واضحاً عن كيفية استعمال هذه الظاهرة عند النحويين ، فالحديث عن هذه القضية يستوجب النظر في المؤلفات المشهورة التي ظهرت في القرون الأول والتي تمثلت بالكتاب لسيبويه والمقتضب للمبرد ، إلا أننا بعد النظر العميق والفحص الدقيق لم نهتدِ بهذا المسمى للاتحاد في تلك الكتب ، إلا أنه كان أشد ظهوراً في القرون التي بعدها ، ولاسيما القرون التي تزاخرت فيها الشروح والحواشي ، ومن أجل عرض النصوص التي تعكس طريقة الاستعمال ، فقد أنارت لنا السبيل على ذلك عدد من النصوص ، وكان منها نصّ للمرادي (ت٧٤٩هـ) قال فيه : ((إذا اتحدت رتبة الضميرين بأن يكونا لمتكلم أو لمخاطب أو لغائب ، لزم انفصال الثاني ، فتقول : ظنني إياي ، وعلمتك إياك ، وحسبته إياه))[٧] ، فلزوم انفصال الثاني متوقف على اتحاد الضميرين في الرتبة .

ومما جاء عن ذلك ما ذكره ابن هشام (ت٧٦١هـ) ، أن الفعل لا يعطف على الفعل إلا بشرط اتحاد زمانهما ، سواء اتحد نوعها أم اختلفا[٨] .

وكذلك ذكر ابن عقيل (ت٧٦٩هـ) قائلاً : ((إذا نعت معمولان لعاملين متحدي المعنى والعمل ، اتبع النعت المنعوت رفعاً ونصباً وجراً ، نحو: ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان ، وحدثت زيداً ، وكلمت عمراً الكريمين ، ومررت بزيد وجزت على عمروالصالحين))[٩] ، فشرط اتباع النعت للمنعوت عند نعت معمولين لعاملين اتحاد المعنى والعمل .

فما ذُكرت من النصوص كفيلة لتذليل التصور وبناء الحكم عن هذه الظاهرة، التي اعتمدها النحويون ووظفوها لقبول القواعد النحوية على وجهها الصحيح ؛ لأنّ فقدانها كفيل لنقض القاعدة وتغيير حكمها .

ومن باب تمام الفائدة ، لابدّ من الإشارة إلى قضية قبل ترك المقام ، مفادها أن الاتحاد ظهر في علم المنطق ولم يقتصر ظهوره في علم النحو ، والجانب الذي ظهر فيه (الاتحاد) كان في موضوع (التناقض) فقد اشترط علماء المنطق لتحقق التناقض من توافر الشروط الثماني ، والتي حُددت على الرأي المشهور ضمن هذا العدد ، وقد تمثل الاتحاد عندهم في اتحاد الموضوع والمحمول والزمان والمكان واتحاد القوة والفعل والكل والجزء والشرط والإضافة[١٠].

وكان السبب في اشتراط الاتحاد ؛ لأنه لو لم يختلف الكم في القضايا المحصورة لجاز كذب القضيتين معاً ، أو صدقهما معاً ، مما يؤدي إلى عدم تحقق التناقض ، إذ النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان ، أي لا يصدقان معاً ولا يكذبان معاً[١١].

فالنظر في هذه القضية يقودنا إلى نتيجة مهمة قوامها أن (الاتحاد) بين النحو والمنطق يختلفان في وجه ويتفقان في آخر ، فوجه الاختلاف بينهما أن الاتحاد في النحو على وجه الإطلاق وليس محصور العناصر ، بينما في المنطق مقيد بثمانية عناصر على الرأي المشهور ، أما وجه الاتفاق بينهما فإن اختلاف الاتحاد في كلا العلمين يؤدي إلى اختلال القاعدة وتغيّر حكمها ، أما ظهور الاتحاد في العلمين فليس بالامر الغريب ، لما بينهما من تشابه وتقارب وتداخل .

المبحث الأول

الاتحـاد مـن طـرف واحـد

يتناول هذا المبحث عرض (الاتحاد) في التراكيب النحوية المختلفة من طرف واحد ، وقد جاء ذلك موزعاً في مسائل عدة ، متمثلاً فيها باتحاد الرتبة واتحاد الزمان واتحاد الفاعل ، واتحاد المعنى ، وسيكون تفصيل الكلام على الآتي :

١- اتحاد الرتبة :

يرتبط مصطلح (الرتبة) بالنحو ارتباطاً وثيقاً لما له من أثر كبير ، ودور مباشر بالوظائف النحوية ، والذي أصبح لا يُعرف إلا بالتعبير عن هذا المعنى ، لذلك جاء تعريف الرتبة ضمن هذا الاتجاه بأنها : مصطلح يُستعمل للدلالة على الموقع الوظيفي الأصلي للكلمة داخل الجملة ، فكل كلمة في الجملة لها وظيفتها ، كالمبتدأ والخبر ، والفاعل ، وغير هذا من وظائف الكلمة [١٢].

أما معناها عند الدكتور تمام حسان فقد اتخذ منحاً آخر عندما ارتبط بالقرينة اللفظية والسياق ، ولبيان تلك الدلالة قال : ((قرينة لفظية وعلاقة بين جزءين مرتبين من أجزاء السياق يدل موقع كل منهما من الآخر على معناه))[١٣] .

فالرتبة تبين ترتيب أجزاء الكلام ؛ لأن الترتيب ضرورة في التركيب اللغوي ، فلا يستطيع أي تركيب لغوي أداء ما يقصد به من التعبير عن الأفكار الذهنية أو العلاقات الاجتماعية بدون التزام دقيق لترتيب معين يشمل صيغ هذا التركيب ومفردات كلها [١٤].

واستيضاحاً لما تقدم للرتبة من الأهمية فقد كان لاتحادها في إحدى المسائل الأثر المباشر في تغيير حكم تلك المسألة ، وقد جاء متمثلاً أن اتحاد الضمائر في الرتبة يؤدي إلى انفصال ضميرين مجتمعين على وجه اللزوم ، ومصداق ذلك ما ذكره المرادي بقوله : ((إذا اتحدت رتبة الضميرين ، بأن يكونا لمتكلم أو لمخاطب أو لغائب ، لزم انفصال الثاني ، فتقول : ظننتني إياي ، وعلمتك إياك ، وحسبته إياه))[١٥].

وهذا ما ذهب إليه ابن عقيل بقوله :((إذا اجتمع ضميران ، وكانا منصوبين، واتحدا في الرتبة – كأن يكونا لمتكلمين ، أو مخاطبين ، أو غائبين – فإنه يلزم الفصل في أحدهما ، فتقول : أعطيتني إياي ، وأعطيتك إياك ، وأعطيته إياه ، ولا يجوز اتصال الضميرين فلا تقول : أعطيتنيني ، ولا أعطيتكك ، ولا أعطيتهوه))[١٦].

بمعنى أن لزوم الفصل يقتضي اتحاد الضميرين في الرتبة ولا يكون أحد الضميرين أخص من الثاني بل لابد أن يكونا بمرتبة واحدة ، كأن يكونا ضميرين لمتكلم أو مخاطب أو غائب ، مثلما بين قضية التخصيص قول الأشموني (ت٩٠٠هـ) عندما أوردها قائلاً : ((وهو أن لا يكون فيهما أخص، بأن يكونا معاً ضميري تكلم أو خطاب أو غيبة))[١٧].

فالنظر في هذه الأقوال يفضي إلى أن السباق إلى اللزوم والوجوب كانا هما الجوهر في القضية عند اتحاد الرتبة ، ولم تلفت تلكم الأقوال إلى الاتصال عند اتحاد الرتبة ولو على وجه الضعف ، إلا أن أبا حيان (ت٧٤٥هـ) قد فاجأنا برأي نسبه إلى الكسائي (ت١٨٩هـ) قد ذكر فيه أن ضميري المخاطب عند اتحاد الرتبة يكون الاختيار فيهما الانفصال ويجوز الاتصال ، لكن على ضعف ، ولبيان المسألة قال : ((وإن كانا ضميري مخاطب فالاختيار الانفصال ، ويجوز الاتصال على ضعف ، فتقول : أعطيتكما إياكما، وأعطيتكن إياكن . ويجوز الاتصال، فتقول: أعطيتكما كما ، وأعطيتكنكنّ))[١٨].

والنتيجة التي يمكن نضعها في نهاية المسألة أن الاتحاد في الرتبة هو الذي جعل المسألة تتجه نحو الانفصال ، وقد سجل وفقاً لذلك أهمية مقتضاها أن العقل يذهب لعدم السماح لاجتماع ضميرين متحدين في الرتبة في كلمة واحدة ، لما في ذلك من ثقل الكلمة وعسر النطق ، وهذه القضية قد سعى النحويون إلى رفضها ، لأن مبلغ غايتهم يسير باتجاه التيسر والتسهيل في النطق ، وقد كانت الصعوبة غاية النحويين لولا التوجه نحو الاتحاد ، وعلى هذا الأساس يكون رأي الاتصال عند اتحاد الرتبة رأياً مسامحاً به وفق الأهمية المذكورة .

٢- اتحاد الزمان :

يندرج تحت مفهوم الزمان مدلولان ، الأول منهما يعني أحد معمولات الفعل وما في قوته من الأسماء المشتقة – وهو اسم لما يقع فيه الفعل أو ما اشتق منه . ويسمى الزمان الذي يقع فيه الفعل ظرف زمان أو اسم زمان أو اسم وقت ، أما الثاني ، فهو يعني أحد مدلولي الفعل ، وهو بذلك قسيم الحدث ويتنوع بحسب هذا المفهوم إلى ماض وحاضر ومستقبل[١٩].

وفي المفهوم الثاني قال الدكتور تمام حسان : ((فـ الزمان ، : هو الوقت الفلسفي الذي ينبئ عنه الماضي والحاضر والمستقبل))[٢٠] ، وهذا المعنى هو ما نحن بصدده في المناقشة ، دون المفهوم الأول .

ومن المسائل التي جاءت وهي تخضع لشرط اتحاد الزمان ، عطف الفعل على الفعل ، فقد اشترط النحويون لتحقق العطف اتحاد بين الفعلين في الزمان ، أما بخلاف ذلك فلا يجوز .

ولتوضيح القضية وقفنا على عدد من الأقوال بهذا الخصوص ، ومنها ما ذكره الثمانيني (ت٤٤٢هـ) عندما قال : ((ويعطف الفعل على الفعل إذا اتفقا في الزمان الماضي ، وتقول : (يقعد زيد ويقوم) فيعطف (يقوم)

على (يقعد) لاتفاقهما في الزمان المستقبل ، ولو قلت : (قام زيد ويقعد) لم يجز أن يعطف (يقعد) على (قام) لاختلاف زمانيهما ، ولو قلت : (يقوم زيد وقعد) لم يجز أن يعطف (قعد) على (يقوم) لاختلاف زمانيهما))[٢١].

وهذا ما تكرر عند ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) فقد قال : ((ولا يجوز عطف فعل على فعل إلا بشرط أن يتفقا في الزمان ، فلا يجوز أن تعطف ماضياً على مستقبل ولا مستقبلاً على ماض ، والأحسن أن يتفقا في الصيغة مع اتفاقهما في الزمان ، فتقول : ((زيد قام وخرج)) ، و ((زيد يقوم ويخرج))))[٢٢].

أما المحدثون فأقوالهم قد جاءت مطابقة لما ذهب إليه النحويون ، مثلما رأينا ذلك عند الأستاذ عباس حسن وهو يشترط : ((اتحادهما في الزمن ، بأن يكون زمنهما معاً ماضياً ، أو حالاً ، أو مستقبلاً))[٢٣].

فتحقيق عطف الفعل على الفعل متوقف على اتحاد زمانهما، وهذا الفكر قد تسرب إلى النحويين عن طريق قياسهم عطف الفعل على عطف الاسم ، فكما يجوز عطف الاسم على الاسم كذلك جاز عطف الفعل ، لكن بالشرط المذكور، والدليل على ذلك ما ذكره السنهوري (ت٨٨٩هـ) بقوله:((وكما جاز العطف في الأسماء جاز أيضاً في الأفعال لكن بشرط الزمان))[٢٤].

فحصول الفكرة من أي جهة كانت ، فقد حققت أهمية كبيرة للنحو لا يمكن الاستغناء عنها ، مثلما بين تلك الأهمية ابن الخباز (ت٦٣٩هـ) ، عندما أورد قولاً لطيفاً قال فيه : ((وإذا لم يتفق الفعلان في الزمان لم يجز العطف فلا تقول : قام زيد ويقعد ولا يقوم زيد وقعد ، لأنّ الذي يدل عليه الفعل الزمان المحصل والحدث ، فإذا نافيت بين الزمانين زالت الشركة))[٢٥].

فالواو تقتضي الشركة بين الفعلين عن طريق الزمان فإذا تنافى الزمان من أحد الفعلين زالت الشركة التي أوجدتها الواو ، فعلى هذا لم يكن بد من الحفاظ على عمل الواو إلا عن طريق الاتحاد .

ومن الأمور التي لابدّ التنبه إليها ، والوقوف عليها ، لما لها من اتصال وثيق بالمسألة التي نحن بصددها ، ومفادها أن من النحويين من جعل عطف الفعل على الفعل من قبيل عطف الجمل على الجمل ، وإيراد ذلك كان واضحا في القول الذي ساقه لنا السيوطي ، جاعلاً القضية من اللطائف ، عندما قال : ((قال ابن هشام في تعليقه :((قال بعض الطلبة لا يتصور لهذا مثال – أي عطف فعل على فعل – لأن نحو : قام زيدٌ وقعد عمرو ، المعطوف فيه الجملة لا الفعل ، وكذا قام وقعد زيد، لأن في أحد الفعلين ضميراً))[٢٦] ، وما ذهب إليه ابن هشام كان مقصداً لكلام سعيد الكرامي (ت٨٨٢هـ) ، فقد قال : ((يصح عطف الفعل على الفعل ، كما يصح عطف الاسم على الاسم نحو : زيد قام وصلى ، ويقوم فيصلي ، وهذا في الحقيقة عطف الجملة على الجملة ؛ لأنّ كل فعل له فاعل))[٢٧].

ومؤدى كلا القولين فيهما تصريح واضح لإخفاء معالم عطف الفعل على الفعل من خلال جعله من قبيل عطف الاسم ، وما ذهبا إليه من الإلغاء فيه تسامح، إذ لا يمكن مهما حصل من أمر هدم المسألة بتمامها ، ولو افترضنا على سبيل الجدل إلغاء المسألة ، فأين نذهب بالأدلة العقلية والنقلية التي جاءت تساند هذه القضية وتعضدها ، ولبناء التصور عن كيفية إسنادها بالدليل العقلي فقد أورد السيوطي قولاً كان بمثابة الردّ لابن هشام ،

فقد قال فيه : ((قلت له : فإذا قلت يعجبني أن تقوم وتخرج ، ولم تقمْ وتخرجْ ، ويعجبني أن يقوم زيدٌ ويخرج عمرو . فيا لها خجلة وقع فيها))[٢٨]، وإليه كان متابعاً على نحو جلي الخضري (ت١٢٨٧هـ) بقوله : ((والدليل على أن المعطوف الفعل وحده لا جملة الفعل ، والفاعل ، ظهور النصب والجزم في نحو : يعجبني أن تقومَ وتخرجَ ولم تقمْ وتخرجْ))[٢٩].

أما جانب الدليل النقلي فقد كان أشد وقعاً على المانعين عطف الفعل على الفعل ، فقد جاء دليل النقل صريحاً واضحاً لإثبات هذه القضية مثلما تبين ذلك في قوله تعالى : ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًۢا ﴿١٠﴾ ﴾ [الفرقان : ١٠] ، فقد قال النحاس (ت٣٣٨هـ) استيضاحاً وبياناً للآية الكريمة : (((يجعل لك قصوراً) يكون في موضع جزم عطفاً على موضع ((جَعَلَ))))[٣٠].

فعطف الفعل على الفعل يُعدّ من الأصول الثابتة التي لا يمكن التغاظي عنها ولغيها بحجة جعلها من قبيل عطف الجمل ؛ لأنّ الأدلة بكلا نوعيها العقلية والنقلية كان خير سبيل لترسيخها وجعلها من القواعد المشهورة ضمن المسائل النحوية والعمل بها .

إلا أن كل ذلك مقبول وجائز بشرط ما نحن بصدده وهو اتحاد الزمان ، لأن هذه القضية كما يظهر عليها من القضايا المتلازمة ، لأن العطف متوقف على اتحاد الزمان ، فمتى تحقق الثاني تحقق الأول ، ويتنافي اتحاد الزمان بين الفعلين ، يكون العطف ملغياً ، وكل هذا من الدقائق النحوية واللطائف الجميلة التي التفت إليها النحويون وجعلوها في صميم البحث النحوي .

٣- اتحاد الفاعل :

الفاعل هو الركن الثاني من أركان الجملة الفعلية ، ويعرّف : بأنه الاسم المسند إليه فعل ، على طريقة فَعَلَ وما شبهه ، وحكمه الرفع [٣١] ، وقال الفاكهي (ت٩٧٢هـ) : ((حد الفاعل : ما قدّم الفعل التام أو شبهه عليه ، بالأصالة وأسند إليه على جهة قيامه به ، أو وقوعه منه))[٣٢].

ويتداخل الفاعل مع عدد من الموضوعات النحوية ليكون سبباً في تغيير أحكامها ، ومن بين تلك الموضوعات (المفعول لأجله) ، فقد جعل النحويون اتحاد الفاعل شرطاً لنصبه ، إلا أنّ هذا الشرط كان محور خلاف النحويين ، فقد كان فيهم من يذهب إلى عدم اشتراطه لقبول النصب مثل سيبويه ، وابن خروف (ت٦١٠هـ) والرضي وعدد من المحدثين[٣٣] ، بينما ذهب قسم آخر منهم إلى قبوله كشرط أساس ، وكان منهم ابن مالك وابن هشام ، وابن عقيل[٣٤] .

والذين ذهبوا إلى عدم اشتراط اتحاد الفاعل أمراً ضرورياً للنصب ، فقد اختلفت أقوالهم في التعامل معه ، فمنهم من لم يذكره البتة مثل سيبويه ، ومنهم من ذهب إلى ذكره مثل الرضي ، جاعلاً الإثبات هو الغالب ، إلا أنه لم يكن مستقراً على هذا الرأي فقد جعل عدم الاشتراط هو الموضوع في كفة الترجيح ، عندما قال : ((وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل ، وهو الذي يقوى في ظني وأن كان الأغلب هو الأول))[٣٥].

أما ابن خروف فقد نفصل الحديث عنه ونقف على رأيه ودليله بالتمام والكمال، وسبب ذلك أن أكثر كتب النحويين نسبت رأي المنع إليه على نحو مباشر، ثم ما جاء به من الدليل كان أكثر الأدلة قبولاً للجدل والمناقشة ، ولتبيين ما جاء به من الرأي فقد أورد كلامه الخضري قائلاً : ((ولم يشترطه ابن خروف تمسكاً بقوله تعالى : ﴿ يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا ﴾ [الرعد : ١٢]، حيث أن فاعل الإراءة هو الله ، والخوف من المخاطبين مع نصبه على المفعول له))[٣٦].

وبهذا الكلام يتضح لنا على نحو جلي أن ابن خروف تمسك بعدم اشتراط اتحاد الفاعل عن نصب المفعول لأجله ، معتمداً على الدليل النقلي ، وأن ظاهر الآية متجه على أن فاعل الإراءة هو الله تعالى ، وفاعل الخوف هم المخاطبون .

إلا أن المثبتين لشرط الاتحاد لم يرتضوا بهذا الدليل على الرغم من حسم القضية عن طريق ظاهر الآية ، وقد أوغلوا في أعماق الآية للبحث عن توجيه يناصر توجههم ، ولو كان بتغيير الدليل باتجاه التقدير ، مثلما رأينا هذا التقدير عند ابن مالك وهو يقول : ((وكذا قوله تعالى : ﴿ يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا ﴾ ؛ لأن معنى يريكم يجعلكم ترون ، ففاعل الرؤية فاعل الخوف والطمع في التقدير))[٣٧].

فعند تقدير الآية يجعل (يريكم) يخرج إلى معنى (ترون) ، وعلى هذا الترتيب ينقلب الدليل ليكون سنداً لهم بعد أن كان حجة عليهم ، لأن فاعل الرؤية وفاعل الخوف والطمع يكون هو الله تعالى ، مما يستدعي هذا الأمر أن يكون اتحاد الفاعل مشروطاً .

لم يرتقِ هذا التقدير إلى مرتبة القبول وبلوغ المبتغى عند الصبان ، بل ردّه بالاعتماد على توجيه آخر يتدرج من خلاله إلى تقوية رأي ابن خروف ، فقد قال عن التقدير المنقود بأنه : ((خلاف الظاهر وأن العامل الذي تتعلق به الأحكام النحوية هو يريكم لا ترون وأنه لا يظهر كون الخوف والطمع علة للرؤية لأنهم لا يرون لأجل الخوف والطمع بل يريهم الله لأجل أن يخافوا ويطمعوا فاستدلال ابن خروف قوي وجلي))[٣٨].

فكلامه يُرشِحُ ألا يكونا الخوف والطمع علة للرؤية مثلما استظهر ذلك في كلام ابن مالك ، وسبب ذلك أنهم لا يرون لأجل الخوف بل يريهم الله لأجل أن يخافوا ويطمعوا .

وما ذكره الصبان من التعليل لم يكن تعليلاً على وجه الجزم والقطع عند أحد الباحثين ، وإنما استنبط من الآية تعليلاً ليضاف إلى التعليل الأول ، مدللاً ذلك على أن ما جاء به الصبان لا يخلو من انتقاد ، فقد قال : ((إذا كان ذكر الخوف والطمع هنا تعليلاً للفعل (يريكم) فهو إما تعليل بالسبب أو نعليل بالغرض،فإن كان تعليلا بالسبب وجب أن يكون خوف المخاطبين وطمعهم سابق للإراءة والحال أنه ليس كذلك ، وليس الدافع للإراءة هو أنهم كانوا خائفين وطامعين .

وأما لو كان تعليلاً بالغرض فإن هذا يعني أن الخوف والطمع غرض للإراءة ، وعليه فهما إما أن يكونا بمعنى الإخافة والإطماع وعندئذٍ يتحد فاعل المصدر وفاعل الفعل المعلل ، أو يكونا بمعنى أن يخافوا ويطمعوا ، فالخوف والطمع أثر الإخافة والإطماع ، أي يريهم البرق ليخافوا ويطمعوا ، فلا يتحد الفاعلان))[٣٩].

فبعد أن استبعد التعليل بالسبب ، ذهب إلى أن التعليل بالغرض محتمل لوجهين ، أحدهما الخوف والطمع إذا كانا بمعنى الإخافة والإطماع ، فإن الفاعل يكون في المصدر والفعل المعلل واحد ، أما الثاني فإذا كانا بمعنى أن يخافوا ويطمعوا ، والخوف والطمع أثر الإخافة والإطماع ، فلا اتحاد بين الفاعلين .

فالنظر إلى الأقوال المتقدمة وما نتج عنها من اختلاف في التوجهات والرؤى يقودنا إلى أن الآية كانت متعددة الأطراف في التفسير والتقدير ، ولا نستبعد أن يكون هذا سبباً في توجيه كل فريق تحليل الاية وفق رؤيتها ، ومن أوضح الأقوال وأبرزها التي تعد دليلاً على حمل الآية على أكثر من وجه قول ابن هشام عندما جعل الاية تحت عنوان بارز : ((ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لأجله – من ذلك ﴿يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا﴾))[٤٠].

وتأسيساً لما تقدم لا يمكن للذين ذهبوا إلى إلغاء اشتراط اتحاد الفاعل أن يستندوا إلى هذه الآية ، بعد أن أصبحت مجمعاً للآراء المحتملة ، لذلك نقول : إن الاستدلال بها يحتمل النظر ، ودليلنا على ذلك قول الشاطبي (ت٧٩٠هـ) وهو يقول : ((وإذا احتملت هذه الأمور – أي المصدرية والحالية والمفعول لأجله – لم يصح الاستدلال بها))[٤١].

فبوادر إثبات شرط اتحاد الفاعل في المفعول لأجله بات أمراً لا يمكن غض الطرف عنه أو التوجه إلى إلغائه ، وذلك لما توافرت لنا من الأدلة التي تذهب إلى اشتراط الاتحاد ، ومن تلك الأدلة ما قاله ابن هشام في قوله تعالى : ﴿يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِۚ﴾ [البقرة : ١٩] فالحذر : مصدر منصوب ذكر علة لجعل الأصابع في الآذان ، وزمنه وزمن الجعل واحد ، وفاعلهما أيضاً واحد))[٤٢].

ثم أسرد لنا دليلاً سماعياً آخر وهو يبين الإعراب في قوله تعالى : ﴿لِتَرۡكَبُوهَا وَزِينَةٗۚ﴾ [النحل : ٨] ، فقد قال : ((((وزينة)) منصوباً ،لأن فاعل الخلق والتزيين هو الله تعالى))[٤٣].

فالفاعل في كلتا الآيتين يتجه نحو الاتحاد ليكون شرطاً أساساً في نصب المفعول لأجله ، مما يجعلنا هذا الأمر وباندفاع قوي أن نرتاح ونطمأن بالتوجه للرأي القائل بإثبات الشرط .

ومما يجب الانتباه له أيضاً ، هو أنّ إثبات هذا الشرط يمنع من دخول اللام في المفعول لأجله وتغيير مساره ، مما يجعله قائم الذات في الوقت نفسه ، أما خلوّه من شرط الاتحاد ويُعين على جرّه باللام ، مثلما بين هذه الفكرة ابن عقيل بقوله : ((فإن فُقِد شرط من هذه الشروط تعين جرّه بحرف التعليل وهو اللام ... ومثال ما لم يتحد مع عامله في الفاعل ((جاء زيدٌ لإكرام عمرو له))[٤٤].

وعلى الرغم من ضرورة جر الفاقد لشرط الاتحاد إلا أن من الأقوال ما ذهبت إلى عدم منع الجر وهو مستوف للشروط[٤٥] .

فتوافر شرط اتحاد الفاعل مقتضي مطلوب وأصل مثبت بالدليل السماعي ، ولا يمكن العزوف عنه ؛ لأنه يعطي للمفعول لأجله دفعاً قوياً نحو الاستقلال مع تخصيص بحكم معين ، وهذا الأمر يسهل لنا ولكثير من الدارسين

تقبل هذا الموضوع وفهمه من أول وهلة ، أما خلاف ذلك فقد يجعل الذهن ينصرف نحو مدارج التشعب،وهذا ما لا ترتضيه غاية النحويين ومبتغاهم.

٣- اتحاد المعنى :

تتفق أغلب الأقوال التي تكفلت بعرض مفهوم (المعنى) في حصره ضمن قصدية الشيء ، مثلما ذكر ذلك أبو هلال العسكري (ت٣٩٥هـ) قائلاً : ((المعنى هو القصد الذي يقع به القول على وجه دون وجه . وقد يكون معنى الكلام في اللغة ما تعلق به القصد)) [٤٦].

أما الكفوي فقد بيّن مفهوم المعنى على وجه الإطلاق عندما قال : ((والمعنى مطلقاً : هو ما يقصد بشيء ، وأما ما يتعلق به القصد باللفظ فهو معنى اللفظ ولا يطلقون المعنى على شيء إلا إذا كان مقصوداً))[٤٧].

فالمعنى وفقاً على الأقوال المتقدمة يُعدّ القصد المُنتَج من اللفظ ، وقد يتحد أحياناً بين لفظين مختلفين ، مما جعل اللغويين جمع هذه الألفاظ التي تتحد في المعنى وتصنيفها تحت مسمى واحد أطلقوا عليه بـ (الترادف) ، وهو يعني عندهم : ((ما كان مسماه واحداً وأسماؤه كثيرة ، وهو خلاف المشترك))[٤٨].

وعلى الرغم من اقتصار هذا المصطلح على جانب الدرس اللغوي حصراً فقد استطاع التسلل إلى الدرس النحوي ، لالتقاء كليهما من جانب المعنى .

ويتبين هذا الدور في التراكيب النحوية عندما تتصف عناصر هذه التراكيب بالاتحاد من طرف المعنى ، وبسبب هذا الاتحاد يترتب على تلك التراكيب أحكاماً معينة تتغير بتغير اتحاد المعنى ، وللاستضاءة على المذكور نقف على مسألتين ، هما :

١- عدم جواز اتحاد توكيد المتعاطفين إلا باتحاد عامليهما في المعنى :

يتميّز باب التوكيد بتأثر المعنى في كثير من جزيئاته ، وهذا الأثر يبدو أكثر وضوحاً عندما نرى توقف اتحاد توكيد المتعاطفين على إتحاد عامليهما في المعنى .

ويمثل هذا الاتجاه مذهباً ينسبه النحويون إلى الأخفش (ت٢١٥هـ) ، مثلما ذكر ذلك ابن مالك وهو يصرح بعدم ذهاب الأخفش إلى جواز قولهم : مات زيدٌ وعاش عمرو كلاهما ، لاختلاف معنى الفعلين ، وإنما الجائز أن يقال : انطلق زيدٌ وذهب عمرو كلاهما ، لتحقق الاتحاد بين الفعلين في المعنى .

وما ذهب إليه الأخفش جزم به ابن مالك ذاهباً إليه مذهب الموافق المقر ، مثلما رأينا ذلك واضحاً في كلامه وهو يقول : ((قال أبو الحسن الأخفش : أعلم أن قولهم : مات زيدٌ وعاش عمرو كلاهما ليس بكلام ، لأنهما لم يبنيا في كلام واحد ، فلو قلت : انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما ، جاز لأنهما قد اجتمعا في أمر واحد ، فإلى هذا وأمثاله أشرت بقولي : ((ولا يتحد توكيد معطوف ومعطوف عليه إلا إذا اتحد معنى عامليهما))))[٤٩].

فقناعة ابن مالك اكتملت من خلال النظر إلى المعنى ، فلما رأى اتحاد معنى الفعلين شرع بقبولها ، ولم يكن هذا الرأي ناضجاً عند ابن مالك فحسب بل كان اتجاهاً يمثله ابن هشام عندما جعل الرأي القائل باتحاد المعنى ضمن

شروط التوكيد بـ (كلا وكلتا) ، وهو يقول : ((أن يكون ما أسندته إليهما غير مختلف في المعنى، فلا يجوز ((مات زيد وعاش عمرو كلاهما))[٥٠].

فحتى يؤكد بـ (كلا وكلتا) لابدّ من توافر شرط اتحاد المعنى في عامليهما ، أما ابن عقيل والسلسيلي (ت٧٧٠هـ) والسنهوري ، فقد كانوا ذاهبين مذهب الأخفش[٥١] .

ولم تنحصر موافقة اتحاد المعنى عند القدماء ، بل كان مذهب المحدثين أيضاً ، وكان منهم الأستاذ عباس حسن ، إذا كانت رؤيته تتجه نحو قبول القضية على شرط اتحاد المعنى العاملين ، وإن اختلف لفظهما ، ولبيان ذلك قال : ((في جميع أنواع التوكيد المعنوي لا يصح اتحاد توكيد المتعاطفين إلا إذا اتحد عاملاهما معنى ، فلا يقال : غاب المسافر ، وحضر الغائب كلاهما ، فإن اتحد معنى العاملين صحّ اتحاد توكيد المتعاطفين ، ولو كان لفظ العاملين مختلفاً ، نحو : ذهب المسافر ، وانطلق الصانع كلاهما))[٥٢].

وعلى الرغم من الإجماع الحاصل على القضية من قبل النحويين ، إلا أن ذلك لم يكن مانعاً أمام مَنْ خالفه ، مثلما بدا ذلك واضحاً عند أبي حيان فقد كان معترضاً لما جاء به الأخفش ، محتجاً على افتقار رأي الأخفش إلى دليل من السماع ، وإيضاحاً لما جاء به فقد قال : ((وإذا اختلف العامل فلا يجوز التوكيد نحو قولك : مات زيد وعاش عمرو كلاهما ، فإن اختلفا لفظاً واتفقا معنى أجازه الأخفش نحو: انطلق زيد وذهب كر كلاهما ويحتاج إجازة ذلك ذلك إلى تصريح بسماع من كلام العرب))[٥٣].

وما أثاره أبو حيان من جدل بشأن القضية فيه تسامح من جانبين ، الحانب الأول : إن طلب الدليل السماعي لقبول المسألة فيه تناقض لنفسه ، ودليلنا على ذلك أنه استقدم على منع مسألة وعليها دليل من السماع ، ولاسيما الدليل من القرآن الكريم ، إذ ذهب هو وغيره من النحويين إلى عدم جواز جعل فعل الشرط مضارعاً والجواب ماضياً ، وقد نقل لنا السيوطي نصّ المنع قائلاً : ((قال أبو حيان : وذلك مستحيل من حيث أن الشرط يتوقف على مشروطه ، فيجب أن يكون الجواب بالنسبة إليه مستقبلاً ، والإلزام من ذلك تقدم المستقبل على الماضي ، في الخارج أو في الذهن ، وذلك وحال))[٥٤].

فالإقدام على منع قضية وعليها دليل لم يرتضيه الدكتور خليل بنيان حسون بل وقف موقف المعارض من الأمر ، فقد قال : ((ولو تتبع أبو حيان وأسلافه النحويون آي القرآن تتبعاً حسناً لما أقدموا على منع ما منعوه فقد قال تعالى : ﴿ وَإِن يُرِيدُواْ خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُواْ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ ﴾ [الأنفال : ٧١] ، وقوله : ﴿ وَإِن يَعُودُواْ فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾[الأنفال : ٣٨] ...))[٥٥].

فعلى هذا كيف به يطلب الدليل ؟ وهو يذهب إلى المنع مع توافر الدليل ، وهذا المذهب تناقض بعينه .

أما الجانب الثاني فنرى أن الرأي الذي ذهب إليه الأخفش لم يكن خارجاً عن مضمار المعنى وحلقته بل كان ضمن إفادة المعنى المقصود من غير أن يفسد في المعنى شيئا ، وإذا كان الكلام على هذا الوجه في الاستقامة فليس من الممكن احتياجه إلى دليل من السماع ، وإثباتاً لما ذهبنا إليه فقد ذكر الكافيجي (ت٨٧٩هـ)[٥٦] ، في مسألة العطف على معمولي عاملين أنّ سيبويه ذهب إلى منع العطف مطلقاً في المجرور وغيره [٥٧]، أمّا الكافيجي فقد جوزه مطلقاً في المجرور وغيره ، فقد نقل السيوطي عنه أنّه : ((قال : لأن

جزيئات الكلام إذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة لا يحتاج إلى النقل والسماع ، والإلزام توقف تراكيب العلماء في تصانيفهم عليه))[٥٨].

ومعنى هذا الكلام اللطيف الذي ساقه لنا السيوطي عن شيخه ، والذي نعدّه الاتجاه الأمثل ، لحل إشكال المسألة ، أن إيراد السماع لا يحتاج إليه إذا كان في الكلام توجه نحو إفادة المعنى المقصود من غير خروج عن حدوده ، وما نحن بصدده من (عدم جواز اتحاد توكيد المتعاطفين إلا باتحاد عامليهما) ، فقد كان مصيباً للمعنى ومصدراً لإيراد المراد ، وإذا كان الكلام على هذا الوفق يكون رأي الأخفش مقبولاً لا يشوبه شائبة مثلما كان باتجاهه يسير أغلب النحويين .

مع توجه نذهب به إلى الأخذ بقول الكافيجي ، لمعالجة كثير من الخلافات النحوية التي تكون مقبولة من طرف المعنى ، ومفتقرة إلى الدليل التي يوصلها إلى مدارك القبول ، ساعين إلى عدم الأخذ بذلك على وجه الإطلاق .

فالهدف المنشود من كل ذلك أن تحقق اتحاد المعنى له الأثر الواضح في تغيير وجهة المسألة وحكمها ؛ لأنّ عدم الاتحاد في المعنى يجعل التوكيد لعاملي المتعاطف بـ (كلا) ملغياً ، وتوافره يحقق الحكم ويضعه ضمن مضمار النصاب ، وهذا الهدف أهم غاية به فرقنا وميزنا بين حكمين في مسألة واحدة .

٢- عدم جواز عطف بعض ألفاظ التوكيد على بعض لاتحاد المعنى :

مثلما كان يمثل اتحاد المعنى سبباً مانعاً في اتحاد توكيد المتعاطفين ، قد أصبح يمثل أيضاً سبب منع عطف بعض ألفاظ التوكيد على بعض ، وقد اتضح هذا الأمر عند أغلب النحويين ، وكان منهم المجاشعي (ت٤٧٩هـ) ، الذي تصدى لعرض هذا الرأي عندما قال : ((ويقال : هل يجوز أن يعطف بعض ألفاظ التوكيد على بعض ؟ والجواب : إنه لا يجوز لأن الشيء إنما يعطف على نفسه))[٥٩].

فمنع عطف بعض ألفاظ التوكيد على بعض لئلا يكون من باب عطف الشيء على نفسه ، وهذا ما وجدناه متكرراً عند غيره من النحويين ، فقد قال ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) : ((لا أنك تجمع بينهما بحرف العطف ، لأن أسماء التأكيد لا يعطف بعضها على بعض))[٦٠]، وقال السيوطي معززاً قوله بأمثلة عن ذلك : (ولا يجوز : تعاطفهما ، أي عطف بعض ألفاظ التوكيد على بعض ، فلا يقال : قام زيد نفسه ، وعينه ، ولا جاء القوم كلهم وأجمعون))[٦١].

فالنصوص كلها جاءت تأكيداً على منع العطف ، بل استطاع عدد من النحويين أن يستعمل هذا الرأي ويوظفه لطرف آخر ، وهو جعل ذلك الرأي علامة يُفرق بها بين التوكيد والنعت ، وكان هذا التوجه محققاً عند الكثير منهم ، وكان منهم ابن فلاح اليمني (ت٦٨٠هـ) وهو يقول : ((والوجه الثاني : أن التأكيد المتعدد لا يعطف بعضه على بعض ، والصفات المتعددة يجوز عطف بعضها على بعض))[٦٢]، وفي الاتجاه نفسه قال ابن هشام : ((وذكرت أن ألفاظ التوكيد مخالفة للنعوت في الأمرين جميعاً ، وذلك أنها لا تتعاطف إذا اجتمعت ، لا يقال : ((جاء زيد نفسه وعينه)) ولا ((جاء القوم كلهم وأجمعون))))[٦٣].

وعلى الرغم من قوة اندفاع أغلب النحويين وشدة حماسهم نحو عدم قبول جواز العطف إلا باتحاد المعنى ، إلا أن المسألة لم تخلُ من بوادر الخلاف ، إذ ظهرت أقوالٌ تصدح بالذهاب إلى مخالفة ذلك متبنياً حمل القضية على الجواز مع عدم الاتحاد ، وهذا ما تحقق عند ابن الطراوة (ت٥٢٨هـ) ، والذي ظهر لنا بعد الفحص والتدقيق أنّه رأي تفرد به ، لأنّ أغلب النصوص التي وقفت عليها تُنسب هذا الرأي إليه وحده ، ومن بين تلك النصوص التي جاءت إيضاحاً لبيان المسألة نص للأشموني قال فيه : ((لا يجوز عطف بعضها على بعض ، فلا يقال : ((قام زيد نفسه وعينه)) ، ولا ((جاء القوم كلهم وأجمعون)) وأجازه بعضهم ، وهو قول ابن الطراوة))[٦٤].

فجواز العطف كان صريحاً لابن الطراوة من خلال نص الأشموني ، إلا أنّ رأيه خلا من العلة التي تقف وراء جواز العطف ، بخلاف الذاهبين إلى منع التعاطف ، فقد اتسمت آراؤهم على تسمية علة المنع .

ولكي يتضح جميع جزيئات المسألة ، ارتأيت أن أقف على توضيح عبارتين تردان في نصوص المناقشة ؛ لأن بناء التصور عنها يقربنا من فهم المسألة على وجهها ، وكانت هما : (التوكيد الذي يراد به إثبات الحقيقة) و (التوكيد الذي يراد منه الإحاطة والشمول) ، مع بيان الألفاظ التي تختص لكل قسم منهما ، فمقصود العبارة الأولى أن التوكيد الذي يراد به إثبات الحقيقة ، هو ذلك التابع الذي يكون عين المتبوع وذاته وحقيقته وليس أمراً عرضياً مما يطرأ على المتبوع وألفاظهُ (النفس والعين) ، بخلاف العبارة الثانية فإن التوكيد المراد منه الإحاطة والشمول ، فمعناه لا يدل على الذات نفسه ، وألفاظه (كل وجميع)[٦٥].

وبعد هذا البيان والتبيين ، نسوق النصوص التي انكشفت من خلالها طريقة معالجة النحويين للقضية ، مبينين علة المنع ، والتي انحصرت بعلة (اتحاد المعنى) وتُعد هذه النصوص في الوقت ذاته مسلكاً يُردّ من خلاله على مذهب ابن طراوة ، وداحضة لرأيه الذي لم يخلُ من النظر والتسامح .

ومن تلكم الأقوال قول لابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) قال فيه : ((فإن قيل : لم لا يجوز عطف التأكيد بعضه على بعض كما جاز عطف النعت بعضه على بعض؟ قيل : لأن الشيء لا يعطف على نفسه لأن معنى هذه التواكيد كلها متقارب إلا بمقدار ما في بعضها من معنى الإحاطة مثل : ((كل ،اجمع)) وما في بعضها من تحقق ذات الشيء مثل ((النفس والعين)) فلذلك لا يجوز ((قام القوم أنفسهم ، وأعينهم)) وكذلك لا يجوز ((جاؤوا كلهم وأجمعون)) ، وليس كذلك النعت لأن النعوت مختلفة المعاني))[٦٦].

فالنص يذهب إلى منع التعاطف ، معللاً للتقارب الحاصل بين ألفاظ التوكيد، مما يجعل عند التحقق عطف الشيء على نفسه ، وهذا ممتنع ، كما تحقق الامتناع عند ابن هشام ، معتمداً على العلة نفسها ، فقد قال : ((وذكرت أن ألفاظ التوكيد مخالفة للنعوت في الأمرين جميعاً ، وذلك أنها لا تتعاطف إذا اجتمعت ، لا يقال : ((جاء زيد نفسه وعينه)) ولا ((جاء القوم كلهم وأجمعون)) وعلة ذلك أنها بمعنى واحد ، والشيء لا يعطف على نفسه))[٦٧]، وساندهم في الرأي السيوطي قائلاً : ((إن التوكيد المتعدد لا يعطف بعضه على بعض ... وسرّه أنّ ألفاظ التوكيد متحدة المعاني))[٦٨].

فاتحاد المعنى هو الأساس المعتمد ، والفلك الذي دار عليه فكر النحويين دون الخروج إلى علل أخرى ، وهذا يدل على أن التصور الذي تكوّن لدى النحويين بشأن القضية موحدٌ مثلما تحقق ذلك فيما تقدم من الأقوال ،

فضلاً عن الاتفاق في طريقة معالجة المسألة ، وهذا خلاف ما وجدناه عند ابن أبي الربيع (ت٦٨٨هـ) الذي نظر إلى القضية بمنظوره الخاص ، قائلاً : ((لأنك إذا قلت : جاءني القوم كلهم وأجمعون ، فكلهم إنما جئت به للإحاطة ، وهذا مقتضى أجمعون فمساقها يقتضي أن يكونا لمعنى واحد))[٦٩].

فرؤيته سارت وفق الاقتضاء ، وذلك عند اتفاق اللفظين في المقتضى يقتضي أن يكون مساقهما لمعنى واحد ، ومهما حصل من اختلاف في نظرة النحويين لمعالجة القضية ، فإن اتجاههم لمنع التعاطف لم يخرج من التوافق على تسمية العلة بعلة (اتحاد المعنى) .

وفكرة المقتضى التي انتهجها ابن أبي الربيع في منع التعاطف تقودنا إلى بناء مسألة مفترضة عليها ، مفادها أن اتفاق المقتضى كان هو المعتمد عند المنع ، أما إذا اختلف المقتضى فهل بالإمكان تحقق العطف ؟.

هذه المسألة أحببت الوقوف عليها في هذا المقام لما لها من دور في احتواء المسألة التي شرعنا في مناقشتها ، ولتنوير الفكرة على وجه أدق ، نقول: هل بالإمكان عطف كل وأجمع على العين ؟ وما أثرناه من الافتراض كان قائماً بالفعل عند النحويين مثلما ذكر ذلك الصبان ، قائلاً : ((عللوه باتحاد معنى النفس والعين واتحاد معنى كل وأجمع ، وهذا يقتضي جواز نحو : جاء القوم أنفسهم وكلهم لعدم الاتحاد))[٧٠].

فكأنه يقول : إن التعاطف ممتنع ؛ لأنّ مقتضى النفس والعين واحد ، كما أن مقتضى كل وأجمع واحد ، فعند اتحاد المقتضى يتحد المعنى ويمنع العطف ، لكن إذا أزلنا المقتضى وعطفنا (كل) على (أنفس) فما المانع من الجواز لزوال المقتضى ؟

وللوقوف على ما أُثير من الافتراض الذي قد يكون مقبولاً من الوهلة الأولى،إلا أننا بعد النظر إلى النصوص التي تناقش هذه القضية ، وتفندها نصل إلى قناعة من خلالها لا نسلّم لما أُثير ، مثلما تكفل عدد من النحويين بإيراد تلك النصوص التي كانت مقرونة بالافتراض والرد ، وهم قد سبقوا الصبان لإيرادها ، كان من بينهم ابن أبي الربيع عندما قال : ((أعلم أن التوكيد على قسمين كما تقدم : أحدهما : لإثبات الحقيقة ، والثاني : للإحاطة فلا يجوز عطف ما جيء به لإثبات الحقيقة على ما جيء به للإحاط ، فلا يجوز أن تقول : جاءني القوم أنفسهم وكلهم ولا : جاءني القوم كلهم وأنفسهم لاختلافهما ، ومن شرط المعطوف أن يجري على حكم المعطوف عليه ، والنفس والعين لإثبات الحقيقة ، فيلزم إذا عطف عليه كلهم وأجمعون أن يكون كلهم وأجمعون لإثبات الحقيقة ، وهذا مخالف وضع الكلمة ، وكذلك كلهم وأجمعون للإحاطة ، فإذا عطف عليهما أنفسهم وأعينهم لزم أن يكون أنفسهم وأعينهم للإحاطة ، ولم يوضعا لذلك))[٧١].

فالتعاطف مع اختلاف المقتضى أمر نذهب إلى استبعاده ، لأنّ تحققه مؤدٍ إلى التداخل بين الألفاظ واستعمال كل لفظ بخلاف ما وضع له ، من غير داع يستدعي ذلك ، فضلاً عن تحقق إلزام ما لم يلزم ، وهذا أمر قد سعى النحويون إلى الابتعاد عنه لما له من دور كبير في بناء التكلف عند قبول القاعدة النحوية ، وهذا عكس ما يسعون إليه تماماً ؛ لأن غايتهم تتجه باتجاه التبسيط والتيسير ، وتقديم الفائدة ودفعها من أيسر الطرق وأسهلها .

أما عدم الجواز لاتفاق المقتضى ، فقد ذهبَ أغلب الآراء فيه إلى الاتفاق ، معتمدين فيه على علة يرون من خلالها أن تحقق التعاطف يؤدي إلى عطف الألفاظ ذات المعنى الواحد ، وهذا يفتح عليهم باب قبول عطف

الشيء على نفسه ، وهم على الأغلب متفقون على رفضه مثلما وجدنا هذا التوجه الصريح متحققاً في أقوالهم؛ لأنّ عطف الشيء على نفسه عندهم يستلزم الغيريّة ، لذلك جاء الرفض وفقاً لهذا الترتيب .

المبحث الثاني

الاتحاد من طرفين

يهدف هذا المبحث لدراسة (الاتحاد) ضمن التراكيب النحوية ، التي لا تستطيع أن تختص بأحكام معينة إلا بشرط تحقق الاتحاد فيها من طرفين ، وإيضاح هذا يتبين من خلال الدراسة ، وقد وزّع فيها الاتحاد على صور عدة ، مثل اتحاد اللفظ والمعنى ، واتحاد المعنى والتعلق ، واتحاد المعنى والعمل ، وسيكون البيان وفق الآتي :

١- اتحاد اللفظ والمعنى :

قبل الولوج في تفاصيل المسألة كان من الأهمية في هذا المقام أن نقف على ركني المسألة وهما اللفظ والمعنى ، وذلك لترسيخ التصور عنهما ، والذي بدوره يجعل الرؤية إليهما مكتملة الأطراف ، وسهل المأخذ ، ودفعاً للتكرار لا أعرج على مفهوم (المعنى) ، لوقوفنا على بيانه فيما سبق [٧٢].

أما اللفظ فقد ذهب أهل الاصطلاح إلى أنه : ((ما يتلفظ به الإنسان ، أو في حكمه مهملاً كان أو مستعملاً))[٧٣]، وسير مفهوم اللفظ بهذا الاتجاه كان نفسه عند النحويين ، مثلما بين ذلك أبو القاسم المالكي (ت٩٢٠هـ) ، فقد قال : ((حد اللفظ : هو الصوت المشتمل بالقوة والفعل على بعض الحروف سواء دلّ على معنى كزيد ، أو لم يدل كديز مقلوب زيد))[٧٤]، وقريباً من المعنى المذكور كان تصريح الفاكهي[٧٥].

أما الحديث عن مكانته عند النحويين فلم يكن أقل شأناً من المعنى ، بل نظروا إليه نظرة صحبتها العناية والاهتمام ، إذ كيف لا ؟ وقد ترك في النحو ولا يزال أثراً كبيراً عن طريق توظيفه لمعالجة كثير من الأحكام النحوية المستغلقة ، ومن صور تلك الآثار التي ظهرت فيها أثر اللفظ واضحاً وجلياً مقترناً بالمعنى ، ما وجدناها في عدد من الكلمات التي اتحدت فيما بينها باللفظ والمعنى ، وبسبب هذا الاتحاد ترتب على المسألة التي ظهر فيها حكمٌ معينٌ .

وإيضاح ذلك في الحال المتكررة ، والحال هذه عند النحويين على قسمين : القسم الأول : تعدد الحال وصاحبها مفرد ، وفي هذا القسم وقع خلاف بين النحويين عرضوه في موطنه[٧٦]. وهذا القسم لا دخل لما نحن بصدده ، لذلك أُبعد عن البحث والمناقشة .

أما القسم الثاني : تعدد الحال مع تعدد صاحبها ، والقسم هذا هو محور الدراسة وعليه تقوم فكرة البحث .

فجوهر القضية أن الحال المتعددة مع تعدد صاحبها عندما تتحد في اللفظ والمعنى ، فإنها تأخذ حكم التثنية والجمع ، وتأصيلاً للمسألة وقفنا على عدد من النصوص تنحى هذا المنحى ، ومن بينها نص لابن هشام جاء

مقترناً بالتمثيل قال فيه : ((إن اتحد لفظه ومعناه ثني أو جمع ، نحو : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ دَآئِبَيۡنِۖ ﴾ [إبراهيم : ٣٣] ، ونحو : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتُۢ ﴾ [النحل : ١٢]))[٧٧].

فـ (دائبين) حال مؤسسة بمعنى دائمين والأصل دائبة دائباً ، فلما اتفقا لفظاً ومعنى ثنيا ، أما لفظة (مسخرات) فهي كذلك حال مؤكدةٍ لعاملها ، والأصل فيها مسخراً ومسخراً ومسخرةً ومسخراً ومسخرةً ، فلما اتفقت من طرفي اللفظ والمعنى جمعت[٧٨].

وسبب التثنية والجمع كان اتحاد اللفظ والمعنى ، وهذا ما أوضحه السنهوري في المسألة نفسها بعد أن أورد مثالاً آخر من أشعار العرب فضلاً عن المثال القرآني، فقد قال موضحاً : ((أن يتحد لفظ الأصول ومعناها فتثنى مع المثنى، وتجمع مع الجمع، مثال الأول قول الشاعر : [من الوافر]

متى ما تَلقنِي فَرْدَينِ تَرجُف روانفَ أليتيْك وتُستَطَارا [٧٩]

ومثال الثاني قوله تعالى :﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتُۢ بِأَمۡرِهِۦٓۗ ﴾))[٨٠].

فاستشهد بالآية للجمع كما استشهد بها ابن هشام ، أما في المثنى فقد استشهد بمثال شعري ، تبين فيه أن لفظة (فَرْدَين) حال مثنى ، وقد ثنيت لوقوعها على المثنى ، وهو الفاعل والمفعول[٨١].

أما الصبان فقد كان مدخله للقضية من طرف مختلف ، فقد فسّر لفظة أوردها الأشموني ، واقفاً على بيانها ، ثم أضاف تعليلاً لطيفاً إلى ما ذكر ، وله ارتباط وثيق لما نحن بصدده ، فقد قال : ((والمراد بالجمع ما قابل التفريق فيشمل التثنية وذلك في صورة اتحاد الحال لفظاً ومعنى ، لأن الجمع حينئذٍ أخصر))[٨٢].

فحتى لا ينصرف الذهن إلى أن المراد والقصد من لفظة (الجمع) التي ذكرها الأشموني ، يُراد منها الجمع فحسب ، فقد ذكر الصبان أنها لفظة تجمع بين التثنية والجمع ، والجمع خلاف التفريق في القضية ، وعلى هذا فإن الجمع يجمع بين التثنية والجمع .

ثم ذكر تعليلاً تبين من خلال التأمل فيه أن التكرار في اللفظ نفسه يولد الإطالة ، والإطالة لا تستسيغه العرب إذا كان التخلص منه ممكناً ، فأخذوا يبحثون عن سبب وجيه تخلصهم من التكرار ، فلما رأوا أن الكلمات تتحد فيما بينها في اللفظ والمعنى ، سارعوا إلى جمعها واختصارها في لفظ واحد جامع للتثنية والجمع ، وعلى هذا نستطيع القول : إن مسوّغ جمع الألفاظ كان اتحادها من طرفي اللفظ والمعنى .

وبذلك مثلما تقدم أن الجمع مقابل التفريق ، وتحقق التفريق محقق إذا فُقد الاتحاد بين الكلمات لفظاً ومعنى ، ودلت كل كلمة على معنى مختلف عن الآخر ، حينئذٍ لا يكون الحل إلا بالتفريق ، ولتوضيح هذا الأمر ، قال ابن هشام : ((وإن اختلف فرق بغير عطف ، كـ (لقيتهُ مصعداً منحدراً))))[٨٣].

وعلى هذا تبين أن الاتحاد في اللفظ والمعنى في قضية تعدد الحال لتعدد صاحبها ، كان هو السبب المباشر في الجمع بين تلك الألفاظ ، وبالمقابل أنّ الاختلاف بين تلك الكلمات الأحوال من حيث اللفظ والمعنى ، يؤدي إلى التفريق بينها .

وعلى الرغم من الدور الذي أداه الاتحاد وفقاً لما تقدم ، فقد ذهب الرضي مذهباً رجح فيه الدور المعطى للاتحاد ، غير أنّه لم يَرَ بأساً ولا منعاً من التفريق وإن كانت الأحوال متفقة لفظاً ومعنى ، وللتوضيح قال : ((وأما إذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معاً ، فإن كانا متفقين ، فالأولى : الجمع بينهما ، فإنه أخصر ، نحو : ((لقيت زيداً راكبين)) ، ولا منع من التفريق ، نحو : ((لقيت زيداً راكباً))، و ((لقيت زيداً راكباً راكباً))))[٨٤].

فما ذُكر من الترجيح في الشطر الأول من كلام الرضي ، هو ما نذهب إليه لسببين : الأول منهما استناده على الدليل السماعي ، والثاني : أن الجمع يحقق الإيجاز والاختصار ، وهذا الاتجاه هو ما يرتئيه أغلب النحويين إن لم يكن جميعهم، بينما التفريق مع الحالة تلك يخلو من الأمرين .

وبذلك أصبح الاتحاد هو الفيصل بين الجمع والتفريق ، وهذا أمر لا يمكن الاستغناء عنه لما فيه من إفادة للدرس النحوي ، أما منعه أومرونة التعامل معه فهذا يعني إلغاء تلك الفائدة وإضمارها ، وهذا ما يرفضه اتجاه البحث بالتمام والكمال .

٢- اتحاد المعنى والتعلّق (العامل) :

المعنى والتعلّق هما الركنان المعتمدان في تحديد قوام المسألة النحوية التي سنقف عليها ، ولكشف كل ما يدور عليهما من حديث يحتاج إلى بيان دلالة كل منهما .

الركن الأول هو المعنى ، فقد سبق البيان عنه في مواضع متقدمة من البحث، أما الركن الثاني فهو التعلّق ، والتعلّق في مراد النحويين هو : ((العمل في محل الجار والمجرور نصباً ورفعاً))[٨٥]، فإذا كان هذا التعريف جاء ليبين جانب العمل من التعلّق ، فإن الدكتور فخر الدين قباوة ذهب لتوضيح الجانب الدلالي من مفهوم التعلّق ، قائلاً : ((التعلق ههنا هو الإرتباط المعنوي لشبه الجملة بالحدث ، وتمسكها به ، كأنها جزء منه ، لا يظهر معناها إلا به ، ولا يكتمل معناه إلا به))[٨٦].

فالارتباط المعنوي بين شبه الجملة والحدث كالارتباط المتبادل بين اللازم والملزوم ، إذ يتوقف بيان أحدهما على الآخر وبالعكس ((ومن هذا تلمس أهمية العلاقة ، بين كل من الظروف والجار مع المجرور ، وبين الحدث الذي يقيدانه ، ويتعلقان به ، ومعنى هذه العلاقة أن بين الجانبين تأثيراً متبادلاً . فشبه الجملة تفيد الحدث في إيضاح معناه وتكميله ، إذ تحدد زمانه أو مكانه أو سببه ... والحدث يفيد شبه الجملة ، إذ يظهر معناها ، ويربطه بعمل يملؤها ، وينصبها ظاهراً أو تقديراً . وهذا التأثير المتبادل ، بين الجانبين هو المراد بما نسميه تعلق شبه الجملة ، أو تعليقها))[٨٧].

فشبه الجملة موضحة لبيان الحدث وتكميل معناه ، والحدث مظهر لمعناها فضلاً عن عمل يؤثر فيها ، وعلى اعتبار العمل يترتب على الفعل أن يكون عاملاً في التعلق ومؤثراً في توجيهه .

وتوضيحاً لمظهر اتحاد المعنى والتعلّق ، نقف على قضية يتوقف تغيّر حكمها على اتحاد كليهما ، متمثلاً هذا التوضيح في جواز حذف العائد المجرور بحرف الجر بشرط اتحاده مع الموصول في معنى الحرف والتعلق .

ولغرض احتواء المسألة وما يتعلق بها ، نعرض الأصل الذي تقوم عليه ، والمتمثل بـ (العائد) .

والعائد بمفهومه الدقيق هو الرابط بين الصلة والموصول ، كما وقف على توجيه هذا البيان المكودي قائلاً : ((الموصولات كلها لابد أن يكون بعدها صلة تكملها ورابط يربط بينها وبين الموصول ولذلك سميت موصولات))[٨٨]، لأن الصلة هي التي تعيّن مدلول الموصول ، ونفصل مجمله ، وتجعله واضح المعنى ، كامل الإفادة . ومن أجل هذا كله لا يستغني عنها موصول اسمي أو حرفي[٨٩].

إلا أن الفرق بين الموصول الاسمي والحرفي ، هو أن الحرفي لا يحتاج إلى (عائد) ، أما الاسمي لابد أن يشتمل على عائد (أي ضمير) وإذا أردنا بيان تعريفه ، فإنه : هو الضمير الذي يعود من الصلة على الموصول[٩٠].

وهذا الضمير المسمى (العائد) قد يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، فهذه الأقسام الثلاث ، مثلما يجوز ذكره يجوز حذفه مع توافر شرط الحذف ، والقسم الثالث هو المعني من الدراسة ، وبه يتبين الأثر ، وهو ينقسم على قسمين : مجرور بالإضافة ومجرور بحرف الجر[٩١] ، وسيكون تركيز البحث على الثاني منهما ، وهو المجرور بالحرف .

ومضمون هذا القسم من خلال اشتراط النحويين لتحقيق جواز حذف العائد المجرور بالحرف أن يكون مجروراً بحرف يشبه الحرف الجار للعائد في معناه ومتعلقة ، ولبيان فكرة القضية على وجه التفضيل قال أبو حيان : ((أو بحرف جُرّ الضمير العائد على الموصول بمثل ذلك الحرف معني ومتعلقاً ، أي المتعلق به حرف الجر الداخل على الموصول هو مثل المتعلّق به الحرف الذي جر الضمير . مثال ذلك : مررت بالذي مررت به ... فهنا يجوز حذف حرف الجر والضمير ، فتقول : مررت بالذي مررت ... قال تعالى : ﴿ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ [المؤمنون : ٣٣] يريد : مما تشربون منه))[٩٢].

بمعنى أن العائد متى تحقق اتحاده مع الموصول في حرف الجر الداخل عليه من طرفي المعنى والتعلق جاز الحذف ، وهو ما أكده ابن هشام مقتفياً الأثر نفسه وعارضاً الشرط ذاته والمتضمن أن الحذف يتحقق في العائد ((المجرور بالحرف إن كان الموصول أوالموصوف بالموصول مجروراً بمثل ذلك الحرف معنى وتعلقاً))[٩٣].

فالحذف متوقف على اتحاد المعنى والتعلق ، أما اختلاف أحدهما فدافع إلى عدم جواز حذف الجر ، مثلما بين ذلك السنهوري بقوله : ((إذا كان المتعلق مختلفاً، نحو : ((زهدت في الذي رغبت فيه)) ، أو اتحد لفظ الحرف واختلف معناه، بأن يكون في الأول للسببية ، وفي الثاني للإلصاق مثلاً ، نحو : ((مررت بالذي مررت به ... لم يجز الحذف))[٩٤].

ومعنى هذا الكلام أن عدم الحذف لا يرتبط بعدم توافر الشرطين معاً ، بل انعدام أحدهما كفيل لعدم تحقق الحذف ، وهذا ما وجدناه محققاً في سماع شعري ، فقد حصل الحذف مع عدم الاتحاد في التعلق (العامل) ، ولبيان ذلك نعرض قول الشاعر القائل :[٩٥] [من الطويل]

وإنّ لساني شهدة يُشتفى بها وهُوَّ على مَنْ صبه الله علقم

فقد تحقق الحذف مع اختلاف المتعلق ، إذ التقدير : وهو علقم على من صبّه الله عليه [٩٦].

وهذا الشاهد قبل الوقوف على تفاصيله ومناقشة أبعاده ، وما يترتب عليه من أحكام ، يُعدّ رداً لما ذكرناه من جواز الحذف في مستهل المسألة والذي يعتمد على اتحاد المعنى والتعلق ، إلا أن الاتجاه خلاف ذلك ، والدليل على ذلك أن الشاهد أُسريت عليه أحكام عدة ، مثل القلة عند ابن مالك[٩٧]، والشذوذ عند العيني (ت٨٥٥هـ) عندما قال : ((وفيه شذوذ من وجه آخر وهو اختلاف متعلق الحرفين))[٩٨].

وبناءً على الحالة تلك لايمكن عده سنداً لرد مسألة جواز الحذف ؛ لان ((الشاذ ونحوه يطرح طرحاً ، لا يهتم بتأويله))[٩٩].

إنّ حصول الشاهد على وصف الشذوذ ، ومعرفة موقف النحويين من الشاذ فإن ذلك لا يمكن أن يؤهله إلى الاعتماد عليه ، إلا أن ابن مالك كان ضد هذا التيار عندما اتخذه تعضيداً لجواز الحذف وإن لم يكتمل أحد الشرطين ، وبياناً لذلك قال : ((وقد يحذف المجرور بحرف ، وإن لم يكمل شرط الحذف))[١٠٠].

فالسماع المذكور وصف بضعف من طرفين ، الأول : من حيث القلة والشذوذ ، والثاني : من حيث تعدد ذات الحكمين ، فلو افترضنا جدلاً أن صرف النظر كان هو المحقق في الطرف الأول ، فإنه لا يمكن التخلص من الطرف الثاني والمتمثل بتعدد الأحكام في البيت الواحد ، وإذا اتصف بتعدد الأحكام يكون في ميزان تباين الأحكام ، والمتباين من الصعوبة الأخذ به عند الحكم على قضية معينة مثل الذي نحن بصددها .

وهذا يفسح المجال أمامنا بالقول : إن جواز الحذف للعائد المجرور لا يمكن أن يتحقق إلا بشرط اتحاد المعنى والتعلق ، وفقدان أحدهما أو كليهما مدعاة إلى عدم تحقق الحذف ، فمن أجل هذه الأهمية على اعتبار الاتحاد قيداً للفصل بين الحذف وعدمه ، سارع النحويون الركون إليه ، والدعوة إلى الالتزام به من قبل الدارسين .

٣- اتحاد المعنى والعمل :

يتوقف صدور هذه المسألة على اتحاد طرفي المعنى والعمل ، وتماشياً مع منهجية البحث في تصدير كل مسألة ببيان لعناصرها التي تُعدّ قواماً لها ، سأقف على مفهوم (العمل) بغية بناء تصور عنه من خلاله تتضح ملامح المسألة وجزئياتها .

فبداية العرض تتجه نحو توضيح مفهوم العمل على أنّه هو ما يُوجد الأثر في الشيء ، مثلما وضّح هذا المعنى ووقف عنده أبو هلال العسكري بقوله : ((أن العمل هو إيجاد الأثر في الشيء))[١٠١].

فأصل العمل يقتضي إيجاد الأثر، وهذا المقتضى كان هو المعتمد لكشف معنى العمل وبلوغ غايته عند النحويين مع إضافة تبيين يوضح نوعية الأثر والمتمثلة بالرفع والنصب والجر والجزم ، وهو ما وجدناه عند الشيخ مصطفى الغلاييني، وهو يقول : ((العمل (ويسمى : الإعراب أيضاً) : هو الأثر الحاصل بتأثير العامل من رفع أو نصب أو خفض أو جزم))[١٠٢].

إن قصدية العمل متوجهة نحو حصر التأثير في العامل ، وما يتركه من تغير في المعمول ، فإذا كان مفهوم العمل يقف عند هذا الحد وفق ما تقدم فانه ليس كذلك عند الدكتور عبد الهادي الفضلي ؛ لانه توسع في المفهوم ولم يقيد العمل من جانب التأثير فحسب ، بل اشتمل على التأثير المتبادل بين العامل والمعمول ، والحاصل نتيجة الارتباط بينهما ، وبهذا الخصوص قال : ((العمل : هو التأثير والتأثر المتبادلان بين العامل ومعموله الناشئان من الارتباط بينهما في الجملة))[١٠٣].

ثم أضاف عبارة لطيفة تُعدّ بمثابة كاشف لجميع أطراف سبب وجود العمل في النحو العربي ، قال فيها : ((وهنا أود أن أشير إلى أن فكرة العمل في النحو العربي أمر طبيعي اقتضاها وضع التركيب اللغوي للجملة وطبيعة نظامها لتقوم على أنماط تعبيرية مستقيمة ، ولأجل هذا وجد العامل النحوي ، وكان علة الإعراب ، ووجد العمل ، وكان القوة العليّة بين العامل والأثر الإعرابي ، ووجد الإعراب وكان معلولاً للعامل))[١٠٤].

وإبرازاً للأهمية التي يحققها العمل في النحو ، نورد مسألة توضيح الدور المنوط للعمل متحداً مع طرف آخر في التأثير وهو (المعنى) .

مفاد المسألة إذا نعت معمولان لعاملين متحدي المعنى والعمل ، اتبع النعت المنعوت رفعاً ونصباً وجراً ، وللاستيضاح قال ابن الناظم : ((فلا يخلو العاملان من أن يتحدا في المعنى ، والعمل ، أو يختلفا ... فإن اتحدا فيهما كان النعت تابعاً للمنعوت في الرفع ، والنصب ، والجر ... فيقال : انطلق زيد ، وذهب عمرو الكريمان ، وحدثت بكراً ، وكلمت بشراً الشريفين ، وقعدت إلى زيد ، وجلست إلى عمرو الكريمين))[١٠٥].

وهذا الشرط هو ما وجدناه حاضراً عند ابن عقيل ، وهو يقول : ((إذا نعت معمولان لعاملين متحدي المعنى والعمل اتبع النعت المنعوت رفعاً ونصباً وجراً))[١٠٦].

فالإتباع لا يتحقق إلا باتحاد العامل من حيث المعنى والعمل ، أما إذا اختلف العامل من طرفي المعنى والعمل ، أو اختلف أحدهما دون الآخر ، فلا يتحقق الإتباع ، قال المرادي موضحاً : ((وإن اختلف العاملان في المعنى والعمل ، أو في أحدهما ، وجب القطع . فيرفع على إضمار مبتدأ ، وينصب على إضمار فعل مثال المختلفين في المعنى والعمل : جاء زيد ورأيت عمراً العاقلين . ومثال المختلفين في المعنى دون العمل : جاء زيد وذهب عمرو العاقلين . ومثال المختلفين في العمل دون المعنى : مررت بزيد وجاوزت عمراً العاقلين . يجوز في ذلك كله ((العاقلان)) على تقدير ((هما)) ، و ((العاقلين)) على تقدير ((أمدح)) والإتباع في ذلك ممتنع عند الجمهور))[١٠٧].

فعدم تحقق الإتباع مرتبط بعدم اتحاد العامل في المعنى والعمل ، أو بعديمية أحدهما ، فعندئذٍ يتحقق القطع ويكون الإعراب بعد أن كان محدداً في وجه واحد ، محتملاً لوجهين .

وعلى الرغم من توجه رأي الجمهور صوب اشتراط الاتحاد بين المعنى والعمل ، في الإتباع وعدم تخلف أحدهما ، فقد عارضنا رأي نُسب إلى الكسائي (ت١٨٩هـ) ، والفراء (ت٢٠٧هـ) ، يذهب إلى جواز الإتباع وإن اختلف عمل العامل ، مضمون الرأي نقله لنا السيوطي قائلاً : ((جوز الكسائي والفراء الإتباع إذا تقارب المعنى أي معنى العاملين وإن اختلفا في العمل نحو : رأيت زيداً ومررت بعمرو الظريفين ؛ لأن المرور في معنى الرؤية))[١٠٨].

وفي هذا النص تصريح واضح على إسقاط شرط اتحاد العمل في العامل ، وصدور هذا الرأي من عالمين مثل الكسائي والفراء ، وما لهما من منزلة في العربية لم يسعف قولهما هذا من التسامح ، فقد تكفل مؤنة الردّ عليهما الأزهري عندما أورد دليلاً عقلياً دلّ صدوره على دقة رؤية ، وتعمق في التأمل والإمعان في احتواء جميع أطراف المسألة وتشعباتها ، قال فيه : ((ويمتنع الإتباع لأنه يؤدي إلى تسليط عاملين مختلفي المعنى أوالعمل على معمول واحد من جهة واحدة بناءً على أنّ العامل في المنعوت هو العامل في النعت ، وهو الصحيح أما إذا اتحد العاملان معنى وعملاً فلا محذور في الإتباع لأن العاملين من جهة المعنى واحد فنزلا منزلة العامل الواحد عند الجمهور))[١٠٩].

فإذا أخذنا بكلام الكسائي والفراء فإن ذلك سيؤدي إلى تسليط عاملين مختلفين في العمل على معمول واحد ، على اعتبار العامل في المنعوت هو العامل في النعت ، فإن هذا يستدعي ظهور إعرابين مختلفين في كلمة واحدة ، وهذا من قبيل المحال ، لأنه ليس بالإمكان جمع حركتين في وقت واحد ، وبناءً على ذلك يمتنع اختلاف عمل العامل عن الإتباع .

فمن أجل تحقيق الإتباع كان لابد من اتحاد المعنى والعمل في العامل ؛ لأنّ الاختلاف في الأثنين أو في أحدهما مدعاة إلى عدم الإتباع واختلاف الإعراب ، وهذا التمييز بين الأمرين كان من الصعوبة بيانه لولا (الاتحاد) .

الخاتمـــة

توصل البحث إلى عدد من النتائج ، يمكن عرضها كالآتي :

١- يتجه مفهوم (الاتحاد) في اللغة والاصطلاح ليكون دالاً على تعبير شيئين نحو شيء واحد ، أمّا عند النحويين فلم يكن مفهومه ضمن مضمار الحدود ، لذلك حاولت جهد الإمكان صياغة حدّ له تبين من خلاله أنّ القصد منه ، توجه أجزاء التراكيب نحو الاتحاد من طرف واحد أو من طرفين مختلفين مع تخصص الأخذ بحكم معين .

٢- تبين عن طريق البحث أن ظاهرة (الاتحاد) كانت أشد ظهوراً في القرون التي أشتد فيها ظهور الشروح والحواشي .

٣- اشتراك النحو مع المنطق في تناول هذه الظاهرة واستعمالها ، مع وجود تشابه واختلاف بينهما وقفنا على عرض ذلك في التمهيد ، وهذا ليس بالغريب والبعيد لما بين العلمين من تداخل وتشابه وتقارب .

٤- استعمل النحويون (الاتحاد) كوسيلة لدفع صعوبة النطق والتخلص منها ، مثلما ظهر ذلك واضحاً عندما ذهبوا إلى الانفصال بين الضمائر المتصلة في الكلمة الواحد عند اتحاد الرتبة .

٥- عدم جواز عطف الفعل على الفعل إلا باتحاد الزمان بين الفعلين ، فقد تبين من خلال البحث أن القضية تحققت عن طريق قياس النحويين هذا الأمر على عطف الاسم ، فكما جاز هنا جاز هناك ، وهذا دليل على تأثير أصول النحو بهذه الظاهرة .

٦- بين البحث أن الاتحاد كان سبيلاً إلى الإيجاز والاختصار عند النحويين ، مثلما تحقق ذلك في الحال المتعددة مع تعدد صاحبها ، فالحال عند الاتحاد في اللفظ والمعنى تأخذ حكم الجمع وتدفع حكم التفريق المؤدي إلى تكرار والإطالة .

٧- على الرغم من الكلام المثار بشأن إلغاء نظرية العامل كما ظهر ذلك المذهب عند ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ)[١١٠]، إلا أن البحث كان بمثابة ردّ لذلك الزعم ، عندما كشف أن اتحاد العامل وعمله ساعد النحويين على حلّ كثير من القضايا المشكلة وتحديد حكمها ، مثلما جاء ذلك متمثلاً في حذف العائد المجرور بحرف الجر فإنّ حذفه متوقف على اتحاد العامل، ومنه كذلك توقف إتباع النعت المنعوت عند نعت معمولين لعاملين على الاتحاد لعمل العامل .

٨- يمكن عدّ هذه الدراسة خطوة جيدة تبرز من خلالها كيفية التفكير المتعمق عند النحويين من أجل توظيف عدد من الظواهر لمعالجة القضايا المتشعبة، ووضع الحلول المناسبة لها ، وكل ذلك يُعدّ جانباً من جوانب إظهار اللطائف النحوية الدقيقة ، التي تكشف لنا جماليات اللغة وبراعتها الفذة، فضلا عن التوجهات المقاصدية في إيراد الكلام والتي يمكن عدها بُعدا تداوليا في هذا المجال.

ختاماً أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل لوجهه الكريم ، وأن ينفعنا به يوم لا ينفع مال ولا بنون ، إنّه سميع الدعاء ، وصلى الله تعالى وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين .

الهوامـــش

١- معجم مقاييس اللغة ١٠٤٥ .

٢- أساس البلاغة ٨١٢ .

٣- محيط المحيط ٩٦١ .

٤- ينظر : معجم اللغة العربية المعاصرة ٣ / ٢٤٠٩ .

٥- التعريفات : للجرجاني ١٤ .

٦- الكليات ٣٠ .

٧- شرح الألفية لابن مالك ١ / ١٠٩ .

٨- ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢ / ١٣٦ – ١٣٧ .

٩- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣ / ١٤٨ .

١٠- ينظر : المنطق : للشيخ المظفر ٢ / ١٣٧ – ١٣٨ ، وعلم المنطق : د. محمد رمضان ١٤١ – ١٤٢ .

١١- ينظر : علم المنطق ١٤٣ – ١٤٤ .

١٢- ينظر الموسوعة النحوية والصرفية الميسرة : أبو بكر علي عبد العليم ٣٠٢

١٣- اللغة العربية معناها ومبناها ٢٠٩ .

١٤- ينظر : الظواهر اللغوية في التراث النحوي : د. علي أبو المكارم ٢٣٣ .

١٥- شرح الألفية لابن مالك ١ / ١٠٩ .

١٦- شرح ابن عقيل ١ / ٨٩ .

١٧- شرح الأشموني ١ / ٩٩ .

١٨- التذييل والتكميل ٢ / ٢٢٩ .

١٩- ينظر معجم المصطلحات النحوية والصرفية : د. محمد سمير نجيب ٩٨ – ٩٩ .

٢٠- مناهج البحث في اللغة ٢١١ ، والدلالة الزمنية للجملة العربية في القرآن الكريم : د. نافع علوان ٣٣ .

٢١- الفوائد والقواعد ٣٨٦ – ٣٨٧ .

٢٢- شرح جمل الزجاجي ١ / ٢١٢ .

٢٣- النحو الوافي ٣ / ٤٥٩ .

٢٤- شرح الآجرومية في علم العربية ٢ / ٤٨٥ .

٢٥- توجيه اللمع ٢٩٢ .

٢٦- النكت ٢ / ١٦٨ .

٢٧- تنبيه الطلبة على معاني الألفية ٢ / ٨٧٢ .

٢٨- النكت ٢ / ١٦٨ .

٢٩- حاشية الخضري ٢ / ١٥٨ .

٣٠- إعراب القرآن ٣ / ١٥٣ .

٣١- ينظر : شرح ابن عقيل ٢ / ٥٣ .

٣٢- شرح الحدود النحوية ١٤٦ .

٣٣- ينظر : ارتشاف الضرب ٣ / ١٣٨٣ ، وشرح كافية ابن الحاجب ٢/ ٣٣، والتراكيب اللغوية في العربية : د. هادي نهر ٥٤ ، ومعاني النحو : د. فاضل السامرائي ٢ / ٩٥ .

٣٤- ينظر : شرح التسهيل ٢ / ١٢٦ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٩٣ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٣٧ .

٣٥- شرح كافية ابن الحاجب ٢ / ٣٣ .

٣٦- ينظر : حاشية الخضري ١ / ٤٣٩ .

٣٧- شرح التسهيل ٢ / ١٢٦ .

٣٨- حاشية الصبان ٢ / ١٩١ .

٣٩- أسلوب التعليل في اللغة العربية ١٣٩ – ١٤٠ .

٤٠- مغني اللبيب ٢ / ٢١٨ .

٤١- المقاصد الشافية ٣ / ٢٧٤ .

٤٢- شرح قطر الندى ٢٤٨ .

٤٣- المصدر نفسه ٢٥٠ .

٤٤- شرح ابن عقيل ٢ / ١٣٨ .

٤٥- ينظر : شرح الألفية ١ / ٣٢٢ .

٤٦- الفروق في اللغة ٣٣ ، والتعريفات ٢٠٣ .

٤٧- الكليات ٧١٠ .

٤٨- التعريفات ١٨٩ .

٤٩- شرح التسهيل ٣/ ١٨٥ .

٥٠- شرح قطر الندى ٣٢٤ .

٥١- ينظر : المساعد ٢ / ٣٩٢ ، وشفاء العليل ٢ / ٧٣٩ ، وشرح الآجرومية ٢ / ٤٩٢.

٥٢- النحو الوافي ٣ / ٣٦٨ .

٥٣- ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٥٣ .

٥٤- همع الهوامع ٢ / ٤٥٤، والنحويون والقرآن : د. خليل بنيان حسون ٥١ .

٥٥- النحويون والقرآن ٥١

٥٦- هو محمد بن سليمان المعروف بالكافيجي ، له مصنفات عديدة منها : التمهيد في شرح التحميد ، والتيسير في علم التفسير ، توفي سنة (٨٧٩هـ) ، ينظر : هدية العارفين : إسماعيل البغدادي ٢ / ٢٠٨ .

٥٧- ينظر : الكتاب ١ / ٦٤ – ٦٥ .

٥٨- همع الهوامع ٣ / ١٩٠ .

٥٩- شرح عيون الإعراب ٢٢٤ .

٦٠- شرح المفصل ٢ / ٢٢١ .

٦١- همع الهوامع ٣ / ١٤٣ .

٦٢- شرح الكافية في النحو ٢ / ٩٣٤ .

٦٣- شرح قطر الندى ٣٢٦ .

٦٤- شرح الأشموني ٢ / ٣٤٠ .

٦٥- ينظر النحو الوافي ٣ / ٣١٢ الهامش (١) ، ٣ / ٣٥٧ الهامش (٣) .

٦٦- كتاب الهادي في شرح المقدمة في النحو ١٨١ .

٦٧- شرح قطر الندى ٣٢٦ .

٦٨- الأشباه والنظائر ٢ / ٢٠٣ .

٦٩- البسيط في شرح جمل الزجاجي ١ / ٣٨٥ .

٧٠- حاشية الصبان ٣ / ١١٩ .

٧١- البسيط في شرح جمل الزجاجي ١ / ٣٨٤ .

٧٢- ينظر : الصحيفة (١٧) من البحث .

٧٣- التعريفات ١٧٦ .

٧٤- شرح حدود النحو ٥٢ .

٧٥- شرح الحدود النحوية ٥٩ .

٧٦- ينظر : شرح التصريح ٢ / ٢٦٤ ، وشرح ألفية ابن مالك ١ / ٣٧١ ، والمساعد ٢ / ٣٥ .

٧٧- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١ / ٤٥١ – ٤٥٢ .

٧٨- ينظر : شرح التصريح ٢ / ٦٥٣ .

٧٩- ديوان عنترة بن شداد ٢٣٤ .

٨٠- شرح الآجرومية في علم العربية ٢ / ٥٨٤ .

٨١- ينظر : المقاصد النحوية للعيني ٢ / ٣٨٥ .

٨٢- حاشية الصبان ٢ / ٢٨٥ .

٨٣- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١ / ٤٥٢ .

٨٤- شرح كافية ابن الحاجب ٢ / ٥١ .

٨٥- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب : للأزهري ٤٨ .

٨٦- إعراب الجمل وأشباه الجمل ٢٧٣ .

٨٧- نفسه ٢٧٣ .

٨٨- شرح المكودي ٣٦ .

٨٩- ينظر : النحو الوافي ١ / ٣٠٩ .

٩٠- ينظر : توضيح النحو : د. عبد العزيز محمد فاخر ١ / ١٦٠ و ١٦٥ .

٩١- ينظر : النحو الوافي ١ / ٣٢٧ .

٩٢- التذييل والتكميل ١ / ٧٧ .

٩٣- أوضح المسالك غلى ألفية ابن مالك ١ / ١٣٥ – ١٣٦ .

٩٤- شرح الآجرومية في علم العربية ١ / ٤٢٨ .

٩٥- قاله رجل من همدان ، ينظر : شرح الأشموني ١ / ١٦٢ .

٩٦- ينظر : المقاصد النحوية ١ / ٢٧٠ – ٢٧١ .

٩٧- ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٠١ .

٩٨- المقاصد النحوية ١ / ٢٧١ .

٩٩- كتاب الاقتراح في علم أصول النحو : للسيوطي ٥٨ .

١٠٠- شرح التسهيل ١ / ٢٠٣ .

١٠١- الفروق في اللغة ٢٢١ .

١٠٢- جامع الدروس العربية ٥٧٤ .

١٠٣- مختصر النحو ٤٤ .

١٠٤- نفسه ٤٤ .

١٠٥- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٤٩٦ .

١٠٦- شرح ابن عقيل ٣ / ١٤٨ .

١٠٧- شرح الألفية ٢ / ٥٧٠ .

١٠٨- همع الهوامع ٣ / ١٢٣ – ١٢٤ .

١٠٩- شرح التصريح ٣ / ٣٨٢ .

١١٠- ينظر : الرد على النحاة ٧٦ – ٧٧ .

قائمــة المصــادر والمراجــع

١- إرتشاف الضرب من لسان العرب : محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، تح : د. رجب عثمان محمد ، مراجعة : د. رمضان عبد التواب ، ط١ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٨م .

٢- أساس البلاغة : جار الله أبو القاسم محمود بن الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، ط١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .

٣- أسلوب التعليل في اللغة العربية : د. أحمد خضير عباس ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٧م .

٤- الأشباه والنظائر في النحو : جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ، وضع حواشيه : غريد الشيخ ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .

٥- إعراب الجمل وأشباه الجمل : د. فخر الدين قباوة ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٣٦هـ – ٢٠١٤م .

٦- إعراب القرآن : أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) ، تح : د. زهير غازي زاهد، ط٣ ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م .

٧- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تأليف : جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، وبذيله مختصر مصباح السالك إلى أوضح المسالك ، تأليف : د. بركات يوسف هبود ، ط١ ، دار ابن كثير ، دمشق – سوريا ، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م .

٨- البسيط في شرح جمل الزجاجي : لابن أبي الربيع (ت٦٨٨هـ) ، تح : د. عياد بن عبد الثبيتي ، ط١ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت – لبنان ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م .

٩- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : أبو حيان الأندلسي ، تح : د. حسن هنداوي ، ط١، دار القلم ، دمشق – سوريا ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

١٠- التراكيب اللغوية في العربية (دراسة وصفية تطبيقية) ، د. هادي نهر ، ساعدت الجامعة المستنصرية على نشره ، ١٩٨٧م .

١١- توجيه اللمع : أحمد بن الحسين بن الخباز (ت٦٣٩هـ) ، تح : د. فائز زكي ، ط٢ ، دار السلام ، مصر ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .

١٢- توضيح النحو شرح ابن عقيل وربطه بالأساليب الحديثة والتطبيق ، د. عبد العزيز محمد فاخر .

١٣- تنبيه الطلبة على معاني الألفية : سعيد بن سليمان الكرّامي (ت٨٨٢هـ)، تح : د. خالد بن سعود ، ط١ ، دار التدمرية ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٢هـ - ٢٠٠٨م .

١٤- جامع الدروس العربية : الشيخ مصطفى الغلاييني ، ط١ ، دار ابن حزم ، بيروت - لبنان ، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م .

١٥- حاشية الخضري على شرح ابن كثير على ألفية ابن مالك : محمد بن مصطفى الخضري (ت١٢٨٨هـ) ، شرحها وعلق عليها : تركي فرحان المصطفى ، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

١٦- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ) ، ومعه شرح الشواهد للعيني ، تح : د. عبد الحميد هنداوي ، ط١ ، المكتبة العصرية ، بيروت - لبنان ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

١٧- الدلالة الزمنية للجملة العربية في القرآن الكريم ، د. نافع علوان بهلول الجبوري ، ط١ ، ديوان الوقف السني ، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، العراق ، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م .

١٨- ديوان عنتر بن شداد ، تح : محمد سعيد مولوي ، ط٢ ، المكتب الإسلامي، بيروت ، ١٩٨٣م .

١٩- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت٧٦٩هـ) ، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل : محمد بن محي الدين عبد الحميد ، ط١ ، دار ابن كثير ، دمشق - سوريا ، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م .

٢٠- شرح الآجرومية في علم العربية : علي بن عبد الله السنهوري (ت٨٨٩هـ) تح : محمد خليل عبد العزيز شرف ، ط١ ، دار السلام ، مصر ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .

٢١- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : أبو الحسن الأشموني (ت٩٠٠هـ) ، قدم له ووضع حواشيه : حسن محمد ، إشراف : د. إميل بديع يعقوب ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

٢٢- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : أبو عبد الله بدر الدين محمد (ت٦٨٦هـ) ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت .

٢٣- شرح الألفية لابن مالك : الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) ، تح : فخر الدين قباوة ، ط١ ، دار مكتبة المعارف ، بيروت - لبنان ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .

٢٤- شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) : جمال الدين ابن مالك (ت٦٧٢هـ) ، تح : محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيد ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

٢٥- شرح التصريح على التوضيح : خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ) ، وبهامشه حاشية للعلامة المتقن الألمعي المتفنن الشيخ يس بن زيد الدين الحمصي ، راجعه : إسماعيل عبد الجواد عبد الغني ، حققه : السيد سيد أحمد ، المكتبة التوفيقية .

٢٦- شرح جمل الزجاجي : أبو الحسن بن عصفور (ت٦٦٩هـ) ، قدم له : فواز الشعار ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .

٢٧- شرح حدود النحو للأُبذي : شرحها : ابن قاسم المالكي (ت٩٢٠هـ) ، تح: د. خالد فهمي ، ط١ ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .

٢٨- شرح الحدود النحوية : جمال الدين الفاكهي (ت٩٧٢هـ) ، تح : محمد الطيب إبراهيم ، ط١ ، دار النفائس ، بيروت – لبنان ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .

٢٩- شرح عيون الإعراب : أبو الحسن بن فضال المجاشعي (ت٤٧٩هـ) ، تح : د. حنا بن جميل ، ط١ ، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع ، أربد الأردن ، ٢٠١١م .

٣٠- شرح قطر الندى وبل الصدى : لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، ومعه سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى : محمد محي الدين عبد الحميد، ط٣ ، دار إحسان ، طهران ، ١٣٨٢هـ .

٣١- شرح كافية ابن الحاجب : رضي الدين الاستراباذي (ت٦٨٦هـ) ، قدم له ووضع حواشيه : د. إميل بديع يعقوب ، ط٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .

٣٢- شرح الكافية في النحو : منصور بن فلاح اليمني (ت٦٨٠هـ) ، تح : نصار بن محمد بن حسين ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٢١هـ .

٣٣- شرح المفصل : موفق الدين بن يعيش (ت٦٤٣هـ) ، قدم له : د. إميل بديع يعقوب ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .

٣٤- شرح المكودي : أبو زيد بن صالح المكودي (ت٨٠٧هـ) ، ضبطه : إبراهيم شمس الدين ، ط٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م .

٣٥- شفاء العليل في إيضاح التسهيل : أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي (ت٧٧٠هـ) ، تح : د. عبد الله علي الحسيني ، ط١ ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

٣٦- الظواهر اللغوية في التراث النحوي : د. علي أبو المكارم ، دار غريب ، القاهرة ، ٢٠٠٦م .

٣٧- علم المنطق : د. محمد رمضان عبد الله ، ط١ ، مكتبة أمير ، كركوك – العراق ، دار ابن حزم ، بيروت – لبنان ، ١٤٣٦هـ – ٢٠١٥م .

٣٨- الفروق في اللغة : أبو هلال العسكري (ت٣٩٥هـ) ، تح : جمال عبد الغني مدغش ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٩م .

٣٩- الفوائد والقواعد : عمر بن ثابت الثمانيني (ت٤٤٢هـ) ، تح : د. عبد الوهاب محمود كحلة ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .

٤٠- الكتاب : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، ط٤ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .

٤١- كتاب الاقتراح في علم أصول النحو : جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، قدم له وضبطه : د. احمد سليم الحمصي والدكتور محمد احمد قاسم ، ط١، ١٩٨٨م .

٤٢- كتاب التعريفات : علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت٨١٦هـ) ، تح : عادل أنور خضر ، ط١ ، دار المعرفة ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .

٤٣- كتاب الرد على النحاة : ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ)، تح : د. شوقي ضيف ، ط٣ ، دار المعارف ، القاهرة .

٤٤- كتاب الهادي في شرح المقدمة من النحو : أبو الحسن طاهر بن احمد بابشاذ (ت٤٦٩هـ)، تح : احمد فهمي حجازي ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ٢٠١١م .

٤٥- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) : أبو البقاء الكفوي (ت١٠٩٤هـ) ، تح : د. عدنان درويش ومحمد المصري ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٢هـ – ٢٠١١م .

٤٦- اللغة العربية معناها ومبناها : د. تمام حسان ، دار الثقافة ، ١٩٩٤م .

٤٧- محيط المحيط (قاموس مطول للغة العربية) : بطرس البستاني ، مكتبة لبنان ، بيروت – لبنان .

٤٨- مختصر النحو : د. عبد الهادي الفضلي ، ط١٨ ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .

٤٩- المساعد في تسهيل الفوائد : بهاء الدين بن عقيل (ت٧٦٩هـ) ، تح : د. محمد كامل بركات ، ط٢ ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .

٥٠- معاني النحو : د. فاضل صالح السامرائي ، ط١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .

٥١- معجم اللغة العربية المعاصرة : د. احمد مختار عمر (ت١٤٢٤هـ) ، ط١ ، عالم الكتب ، ١٤٠٩هـ – ٢٠٠٨م .

٥٢- معجم المصطلحات النحوية والصرفية : د. محمد سمير نجيب اللبدي ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، دار الفرقان ، الأردن ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

٥٣- معجم مقاييس اللغة : أبو الحسن بن فارس (ت٣٩٥هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .

٥٤- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة ، ٢٠٠٥م .

٥٥- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة: إسحاق إبراهيم الشاطبي (ت٧٩٠هـ) تح : أ. د. عياد عيد الثبيتي ، ط١ ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .

٥٦- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور ((شرح الشواهد الكبرى)) : بدر الدين العيني (ت٨٥٥هـ) ، تح : محمد باسل عيون السود، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م .

٥٧- مناهج البحث اللغوي : د. تمام حسان ، دار الثقافة الدار البيضاء ، المغرب ، مطبعة النجاح الجديدة ، ١٩٧٩م .

٥٨- المنطق : المجتهد المجدد الشيخ محمد رضا المظفر ، ط١ ، مؤسسة الرافد للطباعة والنشر ، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م .

٥٩- الموسوعة النحوية والصرفية الميسرة : أبو بكر علي عبد العليم ، مكتبة ابن سينا ، القاهرة ، ٢٠٠٤م .

٦٠- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب : الشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ) ، تح : محمد إبراهيم سليم ، مكتبة ابن سينا ، القاهرة ، ٢٠٠٥م .

٦١- النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتحدة : أ. عباس حسن ، ط١ ، مكتبة المحمدي ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٧م .

٦٢- النحويون والقرآن : د. خليل بنيان حسون ، ط١ ، مكتبة الرسالة الحديثة ، عمان – الأردن ، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .

٦٣- النكت على الألفية والكافية والشافية ، والشذور والنزهة : جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ، دراسة وتحقيق : د. فاخر جبر مطر ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .

٦٤- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين : إسماعيل بن محمد البغدادي (ت١٣٩٩هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان .

٦٥- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تح : احمد شمس الدين ، ط٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .

Abstract

The similarity between sentences and grammatical affinities require the lookout for forms and stand on the treated, brilliantly and smartly as found by grammarians in their use of the phenomenon of
(Union) for lifting of weight and remove of difficulty of the union , speech , and making them in functional model of path of brevity and abbreviation .
All these are difficult to address , unless relying on union .

Two sections method came to view of the subject , waiver of union from one side such as union of rank , union of subject, and union of pronunciation . Meanwhile , the second subject was union of parts , which represents in union of pronunciation and meaning , union in weaning and related , union of meaning and acting of subject , distributed in different grammatical composition structure .